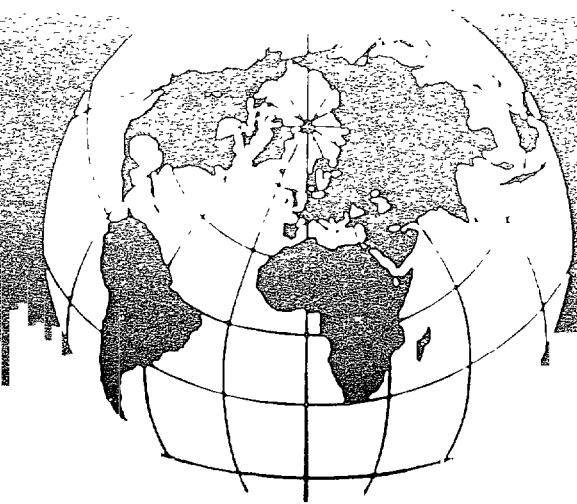


3

150667

الاتصالات



المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

ربع سنوية يوليول 1993

المجلد 20 العدد الثالث

مدون الطبع: 1993، موسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية،

رؤساء التحرير

فرانز فيدلر رئيس محكمة الرقابة بالفنـسا

ل دينيس ديزروالس المراقب العام الكندا

الداـلي الحارـي الرئيس الأول لـادارة المحاسبـات ، تونـس

تشـارـلـز - أـ - بـوشـ المـراـقبـ العامـ لـلـولاـيـاتـ الـمـتـحـدةـ الـأـمـريـكـيـةـ

جوزـيـ رـامـونـ مدـيـنـاـ المـراـقبـ العامـ لـفـيـزـوـيلاـ

رئيس مـوسـسـةـ المـجـلـةـ الـمـوـلـيـةـ لـلـرـقـابـةـ الـمـالـيـةـ الـكـوـرـيـةـ

بيـترـ فـيـفـيـسـ (ـ الـلـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدةـ الـأـمـريـكـيـةـ رـئـيـسـ التـحـرـيرـ

دونـالـدـ أـرـ درـاخـ (ـ الـلـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدةـ الـأـمـريـكـيـةـ)

رئيسة التحرير المساعدة

لينـداـ آـلـ وـيـكـ (ـ الـلـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدةـ الـأـمـريـكـيـةـ)

المـهـرـرـونـ السـاعـدـونـ

هـوبـرـتـ فـاـبـرـ (ـ الـأـنـتوـسـاـيـ -ـ الـفـنـساـ)

مارـكـ هـيلـ (ـ الـكـنـداـ)

اـكـلـ نـاـزـارـاتـ (ـ جـمـهـوريـةـ الـمانـياـ الـعـيـرـالـيـةـ)

هيـنـاشـيـ أـكـادـاـ (ـ الـأـسـوـاسـاـيـ -ـ الـيـابـانـ)

لـورـبـنـ سـيـكـالـوـ (ـ السـيـاسـاـيـ -ـ التـوـيـغاـ)

شارـماـ اوـتـلـايـ (ـ الـكـارـوسـاـيـ -ـ تـرـينـيـدـاـ وـتـوـيـاغـوـ)

عبدـ الرـزـاقـ السـاعـدـيـ (ـ تـونـسـ)

ديـانـ رـايـكـ (ـ الـلـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدةـ الـأـمـريـكـيـةـ)

سوـزـاناـ جـيمـونـ دـونـاـثـاتـ (ـ فـيـزـوـيلاـ)

الافتتاح / الإدارة

سـبـرـيـنـاـ تـشـيـسـ (ـ الـلـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدةـ الـأـمـريـكـيـةـ)

اعضاء المجلس التنفيذي للرقابة المالية

تشـارـلـزـ أـبـوشـ ،ـ المـراـقبـ العامـ لـلـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدةـ ،ـ رـئـيـسـ

فـخـريـ عـدـاسـ رـئـيـسـ الجـهاـزـ المـركـزـيـ لـلـمـاـسـيـبـ بـصـمـرـ نـاـثـ رـئـيـسـ أـولـ

كارـلوـسـ اـتـيلـاـ نـاـسـاـلـاـ وـرـيـرـ رـئـيـسـ مـحـكـمـةـ الـمـاـسـيـبـ بـالـبـراـزـيلـ نـاـثـ ثـانـيـ

جونـ سـيـ تـاـبـلـوـ ،ـ المـراـقبـ العامـ لـاـسـتـرـالـياـ

فرـانـزـ فيـدلـرـ ،ـ رـئـيـسـ مـحـكـمـةـ الرـقـابـةـ جـمـهـوريـةـ الـفـنـساـ ،ـ أمـيـنـ عـامـ

أـ دـافـيدـ غـرـيـعـتـ اـنـرـاقـ العامـ لـلـارـيـادـوسـ

سـولـ إـبـلـاـ مـانـيـ اـنـشـقـ العامـ لـلـكاـمـارـوـنـ

دـ دـينـيسـ دـيزـروـالـسـ ،ـ المـراـقبـ العامـ الـكـنـداـ

تاـحـيـوـ لـاسـكـيـانـ المـراـقبـ العامـ لـلـعـلـىـ

هاـيـنـزـ غـوـنـرـ رـاـطـلـارـغـ ،ـ رـئـيـسـ مـحـكـمـةـ الرـقـابـةـ جـمـهـوريـةـ الـمانـياـ الـعـيـرـالـيـةـ

مـ ،ـ يـوسـفـ رـئـيـسـ الـمـلـسـ الـاـعـلـىـ لـلـرـقـابـةـ بـانـدـونـيـسـياـ

داـشـيدـ -ـ جـ -ـ سـحـورـ ،ـ اـنـحـاسـ وـالـرـقـابـ العامـ تـكـيـيـاـ

جاـمـيـرـ كـاسـتـلـوـ اـيـالـاـ المـراـقبـ العامـ لـلـمـكـسيـكـ

اوـفـامـيـرـ دـومـيـنـغوـ ،ـ رـئـيـسـ لـجـنـةـ الرـقـابـةـ جـمـهـوريـةـ الـفـلـيـبيـنـ

اـيـونـ هـورـيـاـ نـيـمـتوـ ،ـ رـئـيـسـ وـحدـةـ اـنـرـاقـةـ سـرـوـمـانـيـاـ

عـصـرـ عـدـ القـادـرـ فـيـهـ وـرـيـرـ الـدـوـلـةـ رـئـيـسـ دـيوـانـ الرـقـابـةـ الـعـامـ ،ـ الـعـرـبـيـةـ الـسـعـوـدـيـةـ

سوـهـيـاـ تـويـوتـراـ ،ـ المـراـقبـ العامـ التـوـغاـ

سـرـ المـحـلـةـ الـدـوـلـةـ لـلـرـقـابـةـ الـمـالـيـةـ الـكـوـرـيـةـ عـلـىـ أـسـاسـ دـعـ سـوىـ سـارـ

(ـ كـاسـونـ الـمـالـىـ) ،ـ أـنـرـيلـ (ـ سـانـ) ،ـ سـولـوـ (ـ سـمـورـ) ،ـ أـنـكـوـرـ (ـ سـرـنـ الـأـولـ) ،ـ فـيـ طـبـعـاـنـ الـلـغـاـتـ الـعـرـبـاـتـ وـالـإـسـكـرـيـهـ وـالـفـرـسـيـهـ وـالـلـامـسـهـ وـالـمـاحـسـيـهـ وـالـإـسـاسـيـهـ بـاسـمـ الـمـطـفـهـ الـدـوـلـهـ

لـلـأـحـمـرـهـ الـطـلـاـنـ لـلـرـقـابـةـ الـمـالـيـةـ وـالـمـاحـسـيـهـ إـسـوـسـاـيـ وـبـكـرـسـ الـمـحـلـهـ الـتـيـ بـعـسـ

الـمـحـلـهـ الرـسـمـيـهـ الـمـاطـهـ لـلـسـانـ إـسـوـسـاـيـ ،ـ لـمـحـسـ الـإـحـرـاءـ وـالـإـسـالـتـ الـعـسـهـ لـلـرـقـابـهـ

الـمـالـيـهـ الـكـوـرـيـهـ وـيـعـزـ الـأـراءـ وـالـأـفـكـارـ الـتـيـ سـرـ مـهـاـ عنـ اـرـاءـ وـأـفـكـارـ رـؤـسـاءـ التـحـرـيرـ أوـ

الـأـفـرـادـ الـذـيـنـ يـسـاـهـمـوـنـ فـيـهـاـ وـلـاـ يـعـكـسـ بـالـصـورـهـ وـجـهـاتـ بـطـرـ المـطـفـهـ أوـ سـاسـاتـهـ

وـبـرـحـتـ رـؤـسـاءـ التـحـرـيرـ بـالـمـالـيـاتـ وـالـعـارـيـهـ الـحـاصـهـ وـالـإـسـاءـهـ عـلـىـ الـمـحـلـهـ وـسـعـنـ

إـرسـالـهـاـ إـلـىـ مـكـابـ الـتـحـرـيرـ الـمـوـحـودـ مـكـبـ الـمـاحـسـيـهـ الـأـمـريـكـيـ

U.S. General Accounting Office , Room 7806 , 441 G Street N.W. Washington , D.C.

202-275-4707 (الهـافـ) 202-402-20548, U.S.A (275-402-202)

وـبـطـراـ لـاـسـخـدـامـ الـمـحـلـهـ كـادـهـ مـلـصـمـ فـيـ الـمـالـيـاتـ الـتـيـ سـحـمـ مـوـلـهـ أـكـرـ مـنـ عـرـهـاـ فـيـ مـلـكـ

الـتـيـ بـعـالـجـ حـوـاـبـ عـمـلـهـ لـلـرـقـابـهـ الـمـالـيـهـ عـلـىـ الـمـطـاعـ الـعـامـ وـسـمـلـ هـذـهـ حـوـاـبـ دـرـاسـهـ

الـحـالـاـلـ الـمـطـفـهـ ئـوـالـأـفـكـارـ الـمـطـفـهـ سـاـمـعـ بـحـدـهـ مـدـدـهـ فـيـ مـحـالـ الـرـقـابـهـ الـمـالـيـهـ

مـفـاـصـلـ عـلـىـ بـرـاجـ الدـرـيـتـ الـحـاصـهـ بـالـرـقـابـهـ الـمـالـيـهـ هـذـاـ وـلـاـ سـكـونـ الـمـالـيـاتـ الـتـيـ سـاـوـلـ

أـسـاسـ حـوـاـبـ بـطـرـهـ مـسـاـسـهـ لـلـسـرـ فـيـ هـذـهـ الـمـحـلـهـ وـبـوـرـعـ الـمـحـلـهـ عـلـىـ رـؤـسـاءـ حـمـصـعـ

الـأـحـمـرـهـ الـطـلـاـنـ لـلـرـقـابـهـ الـمـالـيـهـ .ـ فـيـ حـمـصـعـ أـنـجـاءـ الـعـالـمـ الـتـيـ سـارـكـ مـفـعـلـهـ

إـسـوـسـاـيـ أـمـاـ الـقـيـمـهـ فـمـكـمـهـ الـأـسـرـاـكـ فـيـ الـمـحـلـهـ مـعـاـلـ حـمـسـهـ دـولـاـتـ أـمـرـيـكـهـ فـيـ

الـسـهـ وـسـعـيـ إـرـسـالـ الصـكـوكـ وـالـمـارـسـلـاتـ لـلـحـصـولـ عـلـىـ أـيـ مـاـ الـأـعـدـادـ بـالـمـهـدـ إـلـىـ مـكـ

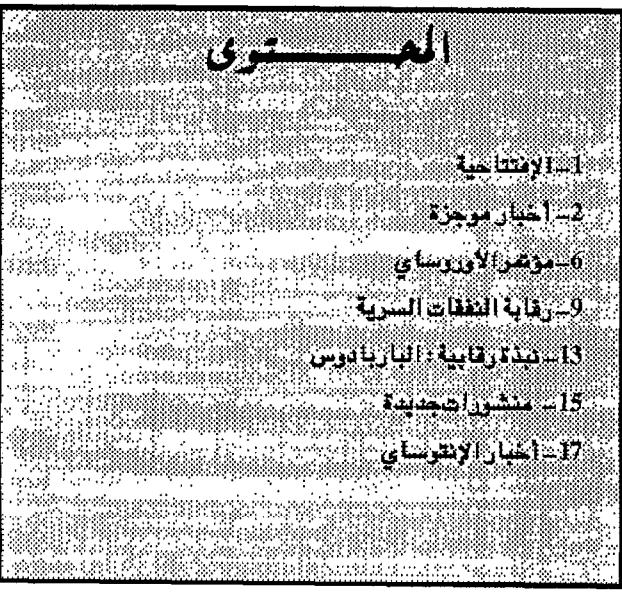
P.O. Box 50009 , Washington D.C. 20004

U.S.A. وـبـحـرـىـ مـهـرـهـ مـعـالـاتـ الـمـحـلـهـ فـيـ مـهـرـسـ الـمـاحـسـيـهـ الـأـمـريـكـيـهـ

الـأـمـريـكـيـ لـلـمـاحـسـيـهـ الـمـالـيـاتـ الـسـارـيـسـ ،ـ كـمـاـ بـرـجـ فـيـ مـحـبـرـاتـ الـإـدـارـهـ وـسـرـيـعـفـطـافـ

مـنـ بـعـضـ الـمـالـيـاتـ الـمـحـسـارـهـ فـيـ الـسـرـيـبـاتـ الـمـالـيـهـ

Anbar Management Service , Wembley , England UMI. Ann Arbor , Michigan USA



الافتتاحية

يحظى بمساندة بالغة في كافة أرجاء العالم . وقد شرعت هذه المجموعات بعد في عملها . وللأجهزة الأعضاء في الإنترنادي الإطلاع على نتائج هذه الأعمال خلال الاجتماع الخامس عشر للإنترنادي الذي سينعقد سنة 1995 . ومن محاور اجتماع المجلس ، التقرير الذي قدمته مصر حول برنامج خطة العمل المتصلة بالإجتماع الخامس عشر للإنترنادي الذي ستحتضنه القاهرة سنة 1995 . وقد اقترحت مصر على المجلس جملة من القواعد الإجرائية المتعلقة بالمواضيع التي ستجرى مناقشتها خلال المؤتمر ، ويتضمن المؤتمر . وسيسرّ أعضاء الإنترنادي أن يعلموا أنّ المجلس قد وافق على هذه الإقتراحات التي انبثت على النجاحات التي أحرزتها منظمة الإنترنادي في الماضي . وعملاً بالتوصيات الصادرة عن المؤتمر الرابع عشر للإنترنادي سيناقش الموضوع الأول من مواضيع مؤتمر 1995 المسائل المتعلقة بالرقابة البيئية ، وستتولى هولندا رئاسة جلسات النقاش المتصلة بهذا الموضوع ، بصفتها رئيساً لجنة الرقابة البيئية التابعة للإنترنادي . واعتراضًا باهمية كافة لجان الإنترنادي ، ونظراً للحاجة إلى تشكيل جميع الأجهزة العليا للرقابة في عمل هذه اللجان سيركز الموضوع الثاني على عمل لجان المحاسبة والدين العام ومعالجة البيانات آلياً والرقابة الداخلية والرقابة وتقويم البرامج التابعة للإنترنادي . وأخيراً صادق المجلس على اقتراح مصر تنظيم ندوة حول موضوع الخوخصة مباشرةً اثر المؤتمر الخامس عشر للإنترنادي ، وستتولى المملكة المتحدة رئاسة هذه الندوة بصفتها رئيساً لجنة الخوخصة التابعة للإنترنادي . ومامن ديب في أن الإقتراح الذي تقدمت به مصر قد ساهم في ضمان الإستقرارية الفعلية من مؤتمر إلى آخر ، ومواصلة ادماج عمل لجان الإنترنادي في عمل المنظمة والمؤتمرات . وقد تأكّد مفهوم "تواصيل الحياة بين المؤتمرات" بفضل إقتراح مصر ، ومن المتوقع أن يتبعه أكثر خلال السنوات المتبقية لإنعقاد المؤتمر الخامس عشر للإنترنادي . وجدير بنا في النهاية أن نشيد بالدور الريادي الذي تضطلع به محكمة الحسابات بالتمسا وبالدعم البالغ الذي ما فتئت تقدمه في نطاق توليه للأمانة العامة للإنترنادي . وقد تم التخطيط لاجتماع المجلس التنفيذي وإدارته بإحكام وهي إحدى الميزات الجليلة في إدارة الأمانة العامة اليومية لبرامج الإنترنادي وأنشطتها . وستساهم هذه الإدارة إلى جانب المساعدة الفعالة للعديد من الأجهزة العليا للرقابة في تقديم الإنترنادي أكثر فأكثر خلال السنوات المقبلة ■

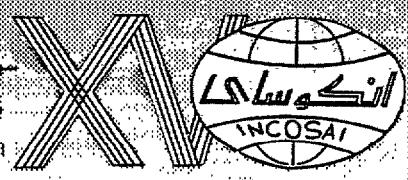
من أهمّ السمات البارزة التي ميزت اجتماع المجلس التنفيذي للإنترنادي الذي انعقد خلال شهر ماي المنقضي بمدينة فيانا حجم هذا المجلس وتركيبته . وبعد هذا المجلس الذي يضم 17 عضواً ، أكبر مجلس في تاريخ الإنترنادي وأكثر المجالس تبايناً لأعضاء المنظمة ، وهو أول مجلس ينعقد بعد تعديل النظام الأساسي للمنظمة . وعملاً بنص النظام الأساسي الجديد وأحكامه ، يضم المجلس التنفيذي في تركيبته الحالية ممثلين عن منظمات العمل الإقليمية السبع التابعة للإنترنادي وعن أهمّ النظم الرقابية في العالم . وفضلاً عن ذلك حضر اجتماع المجلس التنفيذي رؤساء لجان الإنترنادي الدائمة الثمانية ، وممثلو البلدان التي ستستضيف مؤتمر الإنترنادي سنتي 1995 و1998 سواء بصفة عضو أو ملاحظ ، وذلك لمناقشة جملة من البنود المهنية المدرجة في جدول الأعمال . وقد حضر الاجتماع الثامن والثلاثين للمجلس التنفيذي 65 ممثلاً من 22 بلداً إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية .

ويرمي المجلس الجديد إلى إرساء منظمة تختلف من عدة اوجه عما كانت عليه منذ 10 سنوات . وبعد أعضاء الإنترنادي اليوم 164 بلداً . كما تتناول لجان العمل الثامنة الدائمة التابعة للمنظمة بالدرس عدّة قضایا مثل الدين العام ومسألة التكنولوجيا والمحيط . وتضمّ هذه اللجان أكثر من 50 بلداً عضواً ، في حين تساهم العديد من البلدان الأعضاء الأخرى في برامج الإنترنادي على الصعيدين الدولي والإقليمي . ومن مؤشرات نجاح هذه المشاركة الواسعة والمساهمة الفعلية المصادقة بالإجماع على المعايير الدولية للرقابة والمراقبة الداخلية خلال شهر أكتوبر المنقضي . وليس هذا بالإنجاز الهين بالنسبة إلى منظمة تمتّ كل الأجهزة العليا للرقابة فضلاً عن مختلف المنهاج والمماريّات الرقابية ، وتنوع الثقافات واللغات . وإلى جانب تركيبة المجلس وحجمه تعكس المسائل التي تمت مناقشتها ضمن جدول أعمال اجتماع شهر ماي ، التغيرات الجوهرية التي شهدتها منظمة الإنترنادي . فقد تولى رؤساء المجموعات الثلاث الجديدة التي تم إنشاؤها سنة 1992 - وخاصة بالمحيط وتقويم البرامج والخوخصة - تقديم نطاق الصالحيات المخولة لتلك المجموعات الثلاث ، وحصلوا على مصادقة المجلس . وقدّمت الأمانة العامة في هذا الصدد تقريراً حول استجابة أغلبية الأجهزة العليا للرقابة المالية الراغبة في الإنضمام إلى هذه المجموعات للاستبيان الذي نظمته الأمانة العامة والذي أثبت أنّ عمل هذه المجموعات حديثة العهد

سيس إنترنادي المركزي للهندسة والتعمير الذي ساهم في تأسيس الإنترنادي سنة 1995 في العديد من المجالس

بالمفوض . وبالمصلوب على . تغدو من المؤسسات تحول إعداد المؤشرات يمكنكم العذر على الافتتاحية وبحلول افتتاح الخامس عشر للإنترنادي على

المقدمة 18 . كما ستساهم لإعداد اللائحة السنوية عامة البرنامج المتصلة باللومون



أثبات

جزء و مهارات

نظرة عامة حول الموضوع و مناقشات حول المقاربات والمناهج الرقابية المختلفة إضافة إلى استخدام إستبيان خاص . و تم إلى جانب ذلك عرض دراسات لعدد من الحالات المتعلقة بالمحاسبة في مجال الموازنة والتخطيط الإستراتيجي في مولدات الطاقة ، وغيرها من المواضيع المتعلقة بهذا المحور . وتولى عدد من كبار المراقبين من الجهاز المستضيف وكذلك عدد من ممثلي قطاع الصناعة إلقاء المحاضرات .

و شملت الجلسات إلقاء المحاضرات ، والعرض المصورة والمكتوبة والمسومة وإلقاء الأسئلة والإجابة عنها إضافة إلى الزيارات الميدانية لعدد من مولدات الطاقة بمدينة فيينا وبالمدن الحبيطة بها . وقد أتاح البرنامج في مجلمه الفرصة لتبادل المعلومات والخبرات ودعم العلاقات بين الأجهزة المشاركة .

قبل وصول إصدار التقرير السنوي

أصدر المراقب العام لقبرص تقريره السنوي لسنة 1991 الذي شمل رقابة الحسابات العامة بجمهورية قبرص ، وكذلك نتائج عدمن الأعمال التي أنجزها الجهاز في

شغل منصب وزير المحكمة العليا ، وكان سفيراً بإيطاليا قبل توليه مسؤولية رئاسة الجهاز الوطني للرقابة .

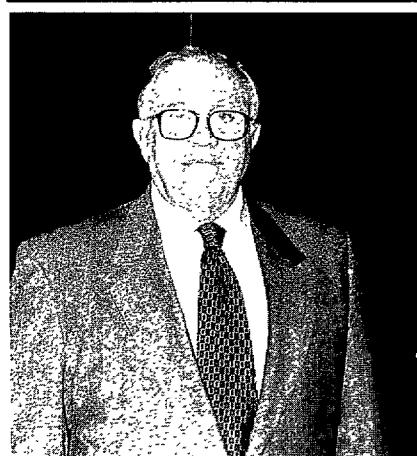
للحصول على معلومات إضافية يمكنكم الاتصال بالجهاز الوطني للرقابة بالارجنتين ، Hipolito Yrigoyen , 236 - CP 1086 , Buenos Aires , Argentina

النمسا

محكمة الحسابات تستضيف " الأسبوع النمساوي - العربي " علماً بـ أحد التقاليد القديمة الراسخة ، تظافرت جهود المجموعة العربية للجهاز العالى للرقابة (الإرابوساي) ومحكمة الحسابات النمساوية لتنظيم لقاء مشترك حول " الرقابة على مشروعات إنتاج الطاقة وتوزيعها " وقد حضر هذا اللقاء الذي استضافته محكمة الحسابات بالنمسا واحتضنته مدينة فيينا من 9 إلى 12 نوفمبر 1992 ، مشاركاً من 10 بلدان أعضاء في الإرابوساي . وقد اطلع المشاركون في هذا اللقاء على العمليات المتعددة التي يقوم بها الجهاز الأعلى للرقابة في النمسا وعلى أعماله المختلفة في مجال الرقابة على مشروعات إنتاج الطاقة . وشمل برنامج اللقاء

الارجنتين
إنشاء جهاز أعلى للرقابة بمقتضى قانون جديد ، وانتخاب رئيس جديد شهد تاريخ الرقابة الحكومية في الارجنتين تغييراً هاماً يتمثل في اصدار قانون انظمة الادارة المالية والمراقبة بتاريخ 29 اكتوبر 1992 والذي تم بمقتضاه الغاء محكمة الحسابات التقليدية وإنشاء جهاز حديث للرقابة الوطنية .

وقد شمل القانون فضلاً عن إنشاء جهاز أعلى جديد للرقابة ، العديد من جوانب الادارة المالية الحكومية مثل الموازنة والمحاسبة والمراقبة الداخلية والرقابة الداخلية .



الدكتور ماساني

ويرفع الجهاز الأعلى الجديد للرقابة تقاريره إلى البرلمان الوطني ، وهو مستقل عن الحكومة وتتولى إدارة الجهاز مجموعة تتكون من سبعة مراقبين عاملين يتم تعينهم لمدة ثمان سنوات ، ويعهد إلى رئيس الجهاز الوطني للرقابة بتمثيل هذه المجموعة وتنفيذ قراراتها . ويضطلع الجهاز الوطني للرقابة بمسؤوليات رقابة واسعة النطاق ، تشمل الرقابة المالية ورقابة المطابقة والأداء وغيرها من الفحوص الخاصة التي يجريها الجهاز بناء على مبادرة شخصية أو على طلب البرلمان . ويتولى الدكتور هكتور ماساني رئاسة الجهاز الوطني الجديد للرقابة وهو خبير في القانون الدستوري وكان



المشاركون في لقاء الأسبوع النمساوي - العربي المنعقد بفيينا .

والسيد ميدالهوك حاصل على الدكتوراه في علم الاقتصاد من جامعة أمستردام وقد بدأ عمله في الوظيفة العامة سنة 1958 وذلك بمكتب التخطيط المركزي لحكومة هولندا ، حيث شغل منصب نائب مدير من سنة 1966 حتى سنة 1969 . وقد كان خلال الفترة نفسها محاضراً بالمعهد الدولي للدراسات الاجتماعية بلاهاي . ومن المناصب الأخرى التي تقلدتها خلال مسيرته المهنية المتباينة منصب مدير عام للموازنة بوزارة المالية (1969-1977) ونائب رئيس لجنة السياسية الاقتصادية التابعة للمجموعة الأوروپية بمقتضى أمر صادر عن المجلس الأوروپي بتاريخ 18 فبراير 1974 .



السد مداليون

وعين السيد ميدالهوك عضواً بمحكمة
الحسابات التابعة للمجموعة الأوروبية لما تم
إنشاء هذه المؤسسة سنة 1977 ، وكان على
التوالي مسؤولاً عن مناهج العمل الرقابي ثم
إعداد تقارير المحكمة ونشرها ورقابة
الحسابات العامة ، والقروض والسلفات ،
والرقابة على قطاعات الطاقة والبحث
والاستثمار والصناعة والسياسات البيئية.
وتتواصل فترة تولي السيد ميدالهوك لرئاسة
محكمة الحسابات لمدة ثلاثة سنوات حتى تاريخ
20 ديسمبر 1995 .

بالخسائر التي تلحق بالأموال والمخزونات العامة بسبب السرقة او التحيل او الاهمال .
ويتضمن هذا القسم رسميا يصف حجم الخسارة والدائرة الحكومية التي تكبدها ، ومبليغ الأموال المخصصة والتي تم استرجاعها والإجراءات التي اتخذتها الحكومة .
للحصول على معلومات اضافية ، يمكنكم الاتصال بمكتب المراقب العام ص . ب 2214 سوشا ، فيجي .

هونغ كونغ إصدار تقرير حول نتائج الرقابة على بردود واتفاق الأسئلة

عملاء " بالملحق المعدل للإتفاقية المتعلقة
بنطاق الرقابة الحكومية في هونغ كونغ :
الرقابة على مردود إنفاق الأموال " أصدر
مكتب الرقابة تقريره حول نتائج الرقابة على
مردود إنفاق الأموال التي أنجزها المكتب فيما
بين أكتوبر 1992 وفيفري 1993 . وقد تم رفع
التقرير الى رئيس البرلمان ، وهو تدوين لنتائج
رقابة المكتب على ادارة البريد وادارة العائدات
الداخلية وقوات الامن واموال اليانصيب
و يتضمن كل تقرير معلومات حول خلفية
البرنامج الخاضع للتدقيق ، وملخصا لمراحل
العمل الرقابي (بما في ذلك المناهج المتبعه) ،
والتوصيات الرقابية وإجابات المسؤولين عن
الهيئات الخاضعة للرقابة . ويكمل التقرير
بملحق يصف القواعد التي تم اعتمادها لإجراء
الرقابة على مردود إنفاق الأموال .

للحصول على معلومات إضافية يمكنكم
الإتصال بمكتب المراقب العام
26 floor immigration tower Gloucester
Road , Honk kong .

المجموعة الأوروبية
تعيين رئيس جديد لمحكمة المساءلات

تم تعيين السيد اندري . ج . ميدالهوك من هولندا رئيسا لمحكمة الحسابات التابعة للمجموعة الأوروبية بتاريخ 12 جانفي 1993 خلفا للسيد الدوأنجيو من ايطاليا الذي يشغل هذا المنصب منذ 1989 .

مجال رقابة الاداء . وقد تم تخصيص أحد فصول التقرير لنتائج رقابة الاداء على مخازن الابداع والسائل التجارية المتصلة بها ، وكذلك ضرائب الانتاج ورسوم التصدير . واعتمد العمل الرقابي الاستجابات وصحف الاستبيان والفحوص الفورية وتحليل السجلات كما احتوى على جملة من الاقتراحات الخاصة بالرامية الى تحسين العمليات .

وقد اقترح التقرير على سبيل المثال ان يتم
تطوير التشريع ، قصد اصدار لواحة جديدة
تحكم مخازن الابداع ، والتعجيل بحوسبة
انظمة الفرز بهدف الاستجابة لمتطلبات
العمليات التجارية .

والى جانب التقرير السنوي دأب المراقب العام سنة 1991 على اشعار الوزراء مرّة كل ثلاثة أشهر باهم النقاط التي تثيرها عملية الرقابة على الهيئات التابعة لهم . ويتم احاله نسخ من هذه التقارير الى رئيس الجمهورية والى مجلس النواب . وهكذا يتم اخطار كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية على الفور بالمسائل الهمة التي تكشف عنها رقابة حسابات الحكومة والسلطات المحلية المؤسسات العامة .

للحصول على مزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال بمكتب المراقب العام بنيقوسيا ،
قبرص .

فیجی

اصدار التقرير السنوي لسنة 1991

من بين التوصيات الهامة التي تضمنها هذا التقرير الدعوة الى تعديل قانون الرقابة بحيث يصبح مكتب المراقب العام اكثر استقلالية ، ويتسع نطاق العمل الرقابي الذي يقوم به المكتب . واعتبارا لان الافتتاح برقابة حسابات الحكومة لم يعد يفي بالحاجة اقتراح التقرير تعديل القانون ليشمل الرقابة على مردود اتفاق الاموال . ودعى التقرير فضلا عن ذلك إلى وضع جملة من الإجراءات المتعلقة بتحديد موارد المكتب، الأمر الذي من شأنه أن يضمن عدم خضوع المكتب لمراقبة السلطة التنفيذية. وباحتوى التقرير على قسم إعلامي هام يتعلّق

للحكمه الحسابات برومانيا . محاسب متخصص على الدكتوراه في علم الاقتصاد ، وله مسيرة مهنية متميزة في ميدان التجارة وفي القطاع المصرفي والحكومي . ومن المناصب التي شغلها في الماضي منصب نائب مدير بنك الاستثمار ومدير لفرع البنك الوطني بسيبيو ورئيس لجنة المعاشرة والمالية والمصارف بالبرلمان الروماني . وانتخب الدكتور ايون بوغدان بعد ثورة سنة 1989 رئيسا لسيبيو وهو بذلك اول رئيس منتخب . وعمل الدكتور ايون بوغدان الى جانب ذلك محاضرا طيلة اثنين وعشرين سنة في مجال المحاسبة والمالية والاحصاء وإدارة الاعمال وقام بشعر ما يزيد عن 250 عملا .

وانضم بصفته رئيسا للجهاز الاعلى للرقابة برومانيا إلى المجلس التنفيذي للإنتوساي ، كما حضر أخيرا الاجتماع الـ 38 للمجلس الذي انعقد بفيينا .

للحصول على مزيد من المعلومات يمكنكم الإتصال بمحكمة الحسابات :
2 Calea 13 Septembre Ave , Casa Politorului , Bucarest , Romania

الولايات المتحدة الأمريكية
البُونَامِيَّةِ الدُّولِيَّةِ 14 لِلْمُنْحِنِ الْدَّرَاسِيِّ
بدأ الفصل الرابع عشر من البرنامج الدولي للمنح الدراسية الخاصة بالمراقبين الذي يمتهن مكتب المحاسبة العامة بالولايات المتحدة الأمريكية ، في 16 جوان 1993 .

وقد حضر الفصل الدراسي هذه السنة المشاركون الاتي ذكرهم من البانيا . صيري احمد كوتاسي ، ومن الارجنتين : فارناندو اولوزادا ، ومن البرازيل ايبلان م - ب دي اوليغايرا ، ومن بورندي سيكار بوكودو ، ومن الكامرون تانيي مبيانبور كلاركسون اوين ومن غانا فرانسيس كوازي مارتاي ، ومن غويانا موهانلال ومن المجر سوسزانا ايغرى ومن اندونيسيا عصمان دامانيك ، ومن باتاما تيميستو كلس روزاس روديغافاز ومن بولونيا ماريوس غالوسيا كوفسكى ومن رومانيا ايون

عضو بالجنة الاممي للمراقبين لمدة ثلاث سنوات . وتعوض الهند التي التحقت بالجنة لأول مرة الفيليبين ، وانضمت بذلك الى جهاز غانا والمملكة المتحدة داخل هذا المجلس المتكون من ثلاثة اعضاء .

إصدار تقرير حول نشاط الجهاز الاعلى للرقابة بالهند خلال سنة 1991-1992

أصدر المراقب والمدقق العام للهند تقريره السنوي الثامن الذي يوفر معلومات مفصلة حول الجهاز المعروف باسم دائرة الرقابة والحسابات الهندية . وقد اتسع نطاق التقرير هذه السنة ليشمل مجالات جديدة للنشاط من ذلك تخصيص قسم للحديث عن تطوير الانظمة والمناهج بالاعتماد على ملاحظات الرقابة . ومن بين محاور هذا التقرير الذي قسم إلى عشرين فصلا والذي تضمن عدة رسوم وصور، وصف للجهاز الاعلى للرقابة ولهامه ، ومعلومات تتعلق بالموظفين والاقتباء .

للحصول على مزيد من المعلومات حول هذا التقرير يمكنكم الاتصال بالمرأقب والمدقق العام للهند ، 10 Bahadur Shah Zafar Marg , New Delhi ; 110002 , India

رومانيا
تعيين رئيس جديد للجهاز الاعلى للرقابة.

عين الدكتور ايون بوغدان رئيسا جديدا



الدكتور ايون بوغدان

وسيكون السيد ميدالهوك مسؤولا بصفته رئيسا للمحكمة على ضمان سلامة العمليات الداخلية التي تقوم بها المحكمة والدوائر التابعة لها ، وحسن ادارة انشطتها . كما يتولى تمثيل المحكمة في علاقاتها الخارجية . ويساعد السيد ميدالهوك في اداء مهامه رئيس الديوان السيد كرييس كوك ومدير العلاقات الخارجية للمحكمة السيد نوريات شميت غاريتزن .

تقديم سير العمل من أجل وضع القواعد الرقابية الموحدة

أشرنا في عدد المجلة الصادر في شهر اפרيل 1993 إلى أن محكمة الحسابات التابعة للمجموعة الاوروبية هي احد اعضاء المجموعة الخمسة الرباعية التي تم انشاؤها لوضع قواعد رقابية موحدة يمكن لمحكمة الحسابات الاوروبية ولأجهزة الرقابة الوطنية التابعة للبلدان الاعضاء في المجموعة الاوروبية استخدامها لدى فحص نفقات المجموعة الاوروبية . وتتألف هذه المجموعة المتخصصة من الاجهزه العليا للرقابة بكل من الدانمارك وهولندا وايطاليا واسبانيا الى جانب محكمة الحسابات التابعة للمجموعة الاوروبية . وقد اعد ممثلو هذه الأجهزة الرقابية الخمسة في إطار عملهم ضمن فريق موحد مشروع قواعد ستتم مناقشته خلال الاجتماع المقبل لرؤساء الأجهزة العليا للرقابة الـ 12 التابع للبلدان الاعضاء في المجموعة الاوروبية ومحكمة الحسابات الاوروبية المزع عقده بشبونة من 28 الى 30 سبتمبر 1993 .

للحصول على معلومات اضافية حول هذا المشروع المشترك يمكنكم الإتصال بقسم العلاقات الخارجية بمحكمة الحسابات الاوروبية . 12 Rue slcide de Gasperi , L-1615 ; Luxembourg

المقدمة
إنضمام الجهاز الاعلى للوقاية إلى
عضوية المجلس الاممي للمراقبين
إنتحبت الجمعية العامة للأمم المتحدة الهند

المتعلقة بمؤتمر الكلادافس x المزمع عقده خلال شهر أوت بكوستاريكا كما يتضمن وصفا مفصلاً للمقاييس التي يتم بمقتضها قبول نشر المقالات بالجلة .

للحصول على مزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال بمكاتب تحرير مجلة الأولاسافس Morelos 82 ; Eso / Abraham Gonzalez gacion Cuanhtemoc Col , Juarez Dele

الإتحاد الدولي للإدارة المالية الحكومية الإجتماع السنوي السابع حول آخر التطورات في مجال الإدارة المالية الحكومية.

حضر 172 مشاركا من 32 بلدا الإجتماع السنوي السابع حول التطورات الأخيرة في مجال الإدارة المالية الحكومية الذي انعقد بمدينة ميامي بفلوريدا من 19 الى 21 اغسطس 1993 . وقد انعقد الإجتماع تحت رعاية الاتحاد الدولي للإدارة المالية الحكومية والجمعية الأمريكية للمحاسبة والجمعية الأبية للموازنة العامة والجامعة الدولية بفلوريدا والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية . وإلى جانب المشاركين من منطقة الكاريبي وأمريكا اللاتينية ، حضر المؤتمر مشاركون من العديد من البلدان الآسيوية والأوروبية والإفريقية . وقد دار الإجتماع باللغتين الإنكليزية والإسبانية ، وتمحورت المواضيع التي ناقشها الإجتماع حول محور أساس هو تطبيق علم الاقتصاد الإداري في الإدارة المالية الحكومية وشمل عروضا حول المقاربات الوطنية المختلفة فيما يتعلق بهذه المسألة مع التأكيد على الأداء وقد تقرر عقد الإجتماع الدولي المقبل للإتحاد خلال شهر أكتوبر 1993 بواشنطن دي - سي حول موضوع " الإدارة المالية الفعالة في الحكومة " .

للحصول على مزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال بالاتحاد الدولي للإدارة المالية P.O Box 8665 Silver Spring الحكومية Mary Land 20 907 USA

للرقابة المالية الحكومية مجلتها الآسيوية للرقابة المالية الحكومية لسنة 1993 . وتحتوي المجلة التي تعدد 43 صفحة على معلومات تتعلق بالآسيوي ، والآسيوي والمؤتمر الرابع عشر للآسيوي المنعقد بواشنطن في أكتوبر 1992 . كما نشرت نبذة رقابية حول الجهاز الآلي للرقابة بكوريا . ويحتوي العدد إلى جانب ذلك على جملة من المقالات حول التدريب والرقابة على العادات وغيرها من المواضيع التطبيقية الأخرى التي تهم الرقابة المالية الحكومية . وتحتوي المجلة التي تصدر سنويا باللغة الإنكليزية باسم الآسيوي الناطق الرسمي باسم المنظمة الآسيوية ومنبرا لتبادل المعلومات والتجارب بين البلدان الأعضاء .

للحصول على معلومات إضافية يمكنكم الاتصال بمكاتب تحرير بمكتب المراقب والمدقق العام للهند - 10 Bahadur Shah Zafar Marg , New Delhi ; 110002 , I

الأولاسافس إصدار المجلة رباع السنوية

صدر العدد رباع السنوي لمجلة الأولاسافس مجلة منظمة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ، ويحتوي العدد على أربعة مقالات فنية تتعلق برقابة تمويل الأحزاب السياسية ، وبالتعاونيات الحكومية . وتتضمن العدد الذي يحتوي على 48 صفحة ، تقارير حول انشطة الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في الأولاسافس ، مثل المجتمعات الإنكليزية والدولات وبرامج التدريب والتشريعات العامة ويحتوي العدد على قسم خاص بالعلومات

هوريما نيمتو ومن تونس الحبيب زناد . وسيساهم المشاركون خلال الأشهر الأربع الموالية في عدة أنشطة متعددة ستمكنهم من الإطلاع على منهجية الرقابة على الأداء وتحسين خبراتهم في مجال الرقابة على الأداء واستخدام التقنيات الجديدة الضرورية لتكامل هذا العمل . ويلتقي المشاركون التدريب داخل الفصل ويقومون بدراسة أوجه الشبه والإختلاف بين أجهزة الرقابة التي يتمون إليها ، وفحص تقدم الأعمال الرقابية التي يتولى مكتب المحاسبة العامة انجازها بواشنطن دي - سي ، وكذلك زيارة الفروع الإقليمية لمكتب . وتقبس برامج التدريب داخل الفصل من البرامج التدريبية التي يعدها مكتب المحاسبة العامة والبرنامج الانمائى للإنكليزى ، في حين يتولى موظفو مكتب المحاسبة العامة مهمة التدريس . ويحرص المكتب أيضا على توفير المساعدة الضرورية للمشاركين لتمكينهم من تقديم الدراسات والقيام بالتدريب والتحرير . ويتولى المشاركون في نهاية الحلقة الدرامية إعداد خطة العمل الذي ينوون انجازه لدى التحاقهم بمرافق عملهم .

للحصول على مزيد من المعلومات حول البرنامج الدراسي يمكنكم الاتصال بمكتب المحاسبة العامة بالولايات المتحدة الأمريكية . Room 7806 , Washington D C USA

الآسيوس إصدار مجلة 1993

أصدرت المنظمة الآسيوية للأجهزة العليا



حضر ممثلون عن عدة أجهزة عليا للرقابة الاجتماعية السنوي السابع للاتحاد .

انعقاد المؤتمر الثاني للأوروسي بستوكهولم

بقلم ليف آنثال ، من الكتب الوطنية للرقابة بالسويد

الرقابة أن يعتمد على موظفين لهم خبرة كافية ، كما ينبغي أن يكون العمل الرقابي بناء و ألا يقتصر على استعادة الأحداث فقط . ونشر فيما يلي إلى التوصيتين الأساسيتين المنشقتين عن الموضوعين الذين ناقشهما المؤتمر :

♦ ينبع تشريح الأجهزة العليا للرقابة في عملية الخوخصة بمجرد أن يصبح ذلك ممكنا من الناحية الدستورية مع الحفاظ على استقلاليتها .

♦ ينبع التأكيد على مبدأ الإستقلالية في إطار انتقاء مجالات الرقابة فيما يتصل بتحقيق النتائج ، وعلى العرص على حسن العلاقات وال الحوار مع البرلمان والهيئات الخاضعة للرقابة ، وعلى تشجيع العاملين .

إن نجاحنا يتوقف على مساعماتنا الفعالة وعلى إرادة تحقيق النتائج الفعلية . - اينغمار موندابو .

تعديل النظام الأساسي وانتخاب أعضاء جدد في المجلس التنفيذي.

بعد تعديل النظام الأساسي للأوروسي من الانجازات الهامة التي تحقق خلال هذا الاجتماع الذي استغرق أربعة أيام . وسعيا إلى دعم التعاون والتنسيق مع المنظمة الأم الانتساوي قرر المؤتمر تعديل النظام الأساسي للأوروسي بحيث يخول للأجهزة العليا للرقابة الأوروبية الأعضاء في المجلس التنفيذي للانتسوسي حضور اجتماعات المجلس التنفيذي المنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بصفة ملاحظين .

وصادق المؤتمر كذلك على إدخال تعديل على النظام الأساسي يقضي بتمديد فترة عضوية عضوين من أعضاء المجلس الحاليين بستين إضافتين ، ومنح المؤتمر صلاحيات انتخاب عضوين جديدين لمدة ست سنوات . وسعيا إلى تعزيز التواصل داخل المجلس خلال السنوات الأولى من عمر الأوروسي قرر المؤتمر أن يحافظ عضوا المجلس المنصرين وهما فرنسا والمملكة المتحدة على مكانهما داخل المجلس بصفة ملاحظين .

وقد تم انتخاب عضوين جديدين في المجلس التنفيذي هما هولندا وبولندا ، بالنسبة للفترة الفاصلة من سنتي 1993 - 1996 ، وذلك إلى جانب الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في المجلس : السويد (الرئيس) والجمهورية التشيكية (نائب رئيس) وإسبانيا (الأمين العام) وإيطاليا والجزء الذين أعيد انتخابهما . وقد إجتمع المجلس التنفيذي بتركيبته الجديدة مباشرة أثر انتهاء المؤتمر ، وتقرر أن يجتمع مجددا خلال شهر ديسمبر 1993 .

كان موضوع الخوخصة وتحقيق النتائج بالنسبة لمكتب الرقابة من المحاور الأساسية التي تناولتها الأجهزة العليا للرقابة الأوروبية - 37 التي التقى في ستوكهولم من 14 إلى 17 جوان 1993 لحضور المؤتمر الثاني للأوروسي . وقد استضاف المراقب العام للسويد اينغمار موندابو المؤتمر الذي حضره أعضاء جدد هم الأجهزة العليا للرقابة لكل من جمهورية روسيا وجورجيا واستونيا ولاتفانيا ، وتنتمي ثلث البلدان المشاركة في المؤتمر إلى أوروبا الشرقية .

وقد حضر المؤتمر أيضاً ممثلاً للجمهوريتين التشيكية والسلوفاكية ، وهم البلدان الجديدان الذين نشأوا بعد تقسيم تشيكوسلوفاكيا . وتضمّ الأوروسي حالياً 37 عضواً بعد أن كان عدد الأعضاء التاسيسين واحداً وثلاثين عضواً سنة 1991 .

وتشمل قائمة البلدان الأعضاء المشاركة في المؤتمر البلدان التالية : البانيا والنمسا ، والبيلاروس ، وبلجيكا ، وقرصون والجمهورية التشيكية والدنمارك ومحكمة الحسابات التابعة للمجموعات الأوروبية ، واستونيا وفنلندا وفرنسا وألمانيا وجورجيا واليونان والجزء وايسلاندا وايرلندا والنرويج وبولندا والبرتغال ورومانيا وسان مارينو ، والجمهورية السلوفاكية واسبانيا والسويد وسويسرا وتركيا والمملكة المتحدة .



السيد غريسيبي كاريوني من إيطاليا ، الرئيس التاسسي للأوروسي يخاطب الحاضرين في افتتاح المؤتمر . ومن المساهمين في هذا البرنامج أيضاً السيدة إيفاغارد ترومسون رئيسة البرلمان السويدي والسيد اينغمار موندابو المراقب العام للسويد ومستشار المؤتمر .

وتشمل البلدان المشاركة في المؤتمر الديمقراطيات الأوروبية القديمة وكذلك بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي اتساع مواطنها مفهوم الديمقراطي وبدأ في وضع المؤسسات الديمقراطي . بيد أنه اتضحت أنه بالرغم من الاختلاف الجذري لظروف العمل والمشاكل الخاصة بكل من البلدان المشاركة فإن الدور الذي تؤديه الرقابة العامة يكتسي أهميته بالغة فيما يتصل بمبدأ المسائلة والشفافية في استخدام الأموال الحكومية . ويمكن تلخيص الأساس المشترك لهذا المؤتمر في هذه المفاهيم الأساسية : ينبع ضمان استقلالية الرقابة ، وينبع على جهاز

مناقشة الموضوعات : الخصوصية

تناول الموضوع الأول مسألة الوظائف المتغيرة للدولة ودور الرقابة مع التأكيد على الخصوصية . ومن المسائل الأساسية التي تمت مناقشتها تقويم تدخل الجهاز الأعلى للرقابة في عملية الخصوصية ، في أي مرحلة يمكن للجهاز الأعلى للرقابة أن يتدخل لرقابة عملية الخصوصية ؟ وكيف يمكن له ان يحافظ على استقلاليته عند إجراء مثل هذا العمل الرقابي . ويُتَّمَّتُ توقع أن توفر الأجهزة العليا للرقابة في بعض البلدان النصائح للحكومات خلال جميع مراحل عملية الخصوصية .

أما في بعض البلدان الأخرى فإن الأجهزة العليا للرقابة لا تشرع في رقابة عملية الخصوصية إلا بعد الإنتهاء منها . ويمكن أن تتدخل أجهزة الرقابة في عدد من البلدان الأخرى في المراحل الوسطى لعملية الخصوصية ، أي بعد ان تقرر الحكومة مثلاً ان تقوم بالبيع ولكن قبل ان تتم عملية البيع نفسها .

ومن المستبعد أن يتم النيل من استقلالية الجهاز اذا ما تولى فحص عملية الخصوصية بعد إتمام البيع . غير ان الجهاز الأعلى للرقابة غير قادر في هذه الحالة على التأثير في طريقة اتمام عملية البيع . ومع ذلك يمكن للجهاز أن يرفع تقريراً إلى الحكومة والبرلمان حول الممارسات السليمة وكذلك السنة التي يلاحظها خلال عملية البيع . ويمكن استخدام هذه المعلومات عند القيام بعمليات البيع في المستقبل .



أعضاء مجلس مدرب الأوروسيادي المدربين في صورة جماعية .

وفي صورة تدخل الجهاز الأعلى للرقابة قبل إتمام عملية البيع ، فإنه يكون في إمكانه أن يساهم في تلك العملية . وللأجهزة العليا للرقابة في مثل هذه الظروف أن توضح للبائع أن تقديم النصائح العامة أو التقنية لا يعني بالضرورة المصادقة التامة على شروط عملية البيع المحددة التي سيتفاوض البائع بشأنها في وقت لاحق .

وقد كشفت الأجهزة العليا للرقابة عن وجود جملة من العارقين التي تعوق إنجاز الرقابة الفعالة على عملية الخصوصية . وتشمل أهم العارقين التي غالباً ما يتردّ ذكرها ما يلي .

• ملائمة النظام القضائي ، وهو مشكل خاص ببلدان أوروبا الشرقية والوسطى .

• تحديد قيمة المؤسسة ، وهي عملية تتطلب خبرة وتجربة يفتقر إليها الجهاز في أغلب الأحيان .

وانتخب المؤتمر أيضاً مراقبين للعمل لمدة ثلاثة سنوات وأعيد انتخاب تركيا والبرتغال لرقابة حسابات الأوروسيادي ورفع تقرير سنوي الى المجلس حتى نهاية سنة 1996 . وتم اختيار مدينة براغ لاحتضان مؤتمر الأوروسيادي لسنة 1996 ، كما تم انتخاب الجهاز الأعلى للرقابة بالجمهورية التشيكية نائب رئيس للمجلس التنفيذي الجديد .

وأنَّدَ الأمين العام السيد كاريتو من إسبانيا ، في التقرير الذي رفعه إلى المجلس أنَّ المنظمة قد تجاوزت خلال السنوات الثلاث المنقضية "مرحلة الالقاع" ونجحت في تحقيق "السرعة العادلة". وأضاف أنَّ اتساع الأوروسيادي نتيجة إنشاء أجهزة رقابة جديدة يدعو إلى دعم التعاون والتبادل والتفاهم . ولاحظ الأمين العام أنَّ موضوع الموازنة مثل المشكل الأساسي بالنسبة لهذه المنظمة التي شهدت ثمواً سريعاً ، إذ أنَّ انضمام أعضاء جدد ووفرة الأنشطة تستوجب الزيادة في حجم الموازنة .

إنَّ انشاء اجهزة عليا جديدة للرقابة في أوروبا يدعوا إلى تكثيف التعاون والتبادل والتفاهم . الأمين العام كاريتو .

تطور المنظمة منذ سنة 1990

حققت الأوروسيادي خلال السنوات الثلاث التي تلت المؤتمر التأسيسي المنعقد بمدريد تقدماً ملمساً في العديد من المجالات وقد بادرت المنظمة في صائفة سنة 1991 باصدار نشرية خاصة حول نتائج مؤتمر مدريد . وتمَّ خلال السنة نفسها اصدار النظام الاساسي للاوروساي بلغات المنظمة الرسمية الخمس (الانجليزية والفرنسية والالمانية والروسية والاسبانية) . وحضر ممثلو الأوروسيادي سنة 1991 ايضاً الاجتماع السادس والثلاثين للمجلس التنفيذي للإنتوساي ، وذلك لتقديم وثائق الحصول على الاعتراف الرسمي بالاوروساي بصفتها مجموعة العمل الاقليمية السابعة التابعة للإنتوساي .

وقد حرصت منظمة الأوروسيادي على توفير التدريب لأعضائها . وساهمت الى جانب البرنامج الإنمائي للإنتوساي والإمانة العامة في تمويل لقاء علمي انعقد سنة 1991 بالجزء لفائدته الأجهزة العليا للرقابة التي أنشأت حديثاً في أوروبا الشرقية .

وتم عقد عدة لقاءات خلال السنة المالية إستعداداً لمؤتمر ستوكهولم وذلك في مدينة براغ حيث ناقش المشاركون مسألة الوظائف المتغيرة للأجهزة العليا للرقابة وعملية الخصوصية ، وفي مدينة إسطنبول حيث تناول المشاركون في اللقاء المسائل المتعلقة بتحقيق النتائج بالنسبة لجهاز الرقابة وأولويات العمل الرقابي ، وطريقة اعداد التقارير ومؤهلات الموظفين ، كما تم تنظيم لقاء ثالث بمدينة فالاند بالجزء حول الرقابة على عملية الخصوصية .

وكانت سنة 1992 أيضاً سنة انعقاد المؤتمر الرابع عشر للإنتوساي وهو أول مؤتمر دولي تحضره جميع الأجهزة الأعضاء في الأوروسيادي منذ إنعقاد المؤتمر التأسيسي بمدريد .

أما فيما يتصل بموظفي الأجهزة العليا للرقابة فقد ثمنت الإشارة إلى أن رفع كفاءة الموظفين نقطة أساسية لمساعدة الجهاز على الاضطلاع بدور متطور وتشجيع العاملين به . إن الأهمية المتزايدة التي تكتسبها رقابة الأداء والجاهة المطلقة إلى التكيف مع التغيرات فضلاً عن تنوع المهام الرقابية تعني ارتفاع حاجة الجهاز الأعلى للرقابة إلى موظفين من ذوي الكفاءات العليا . ويمثل تشجيع العاملين إدارة هامة في إطار السعي إلى تحقيق النتائج الفعلية .

وأقر المؤتمر في ختام مناقشة هذا الموضوع مaily
♦ ينبعي تشكيل موظفي الرقابة في عمليات انتقاء مجالات الرقابة ذات الأهمية .

♦ ان شفافية اختيار الجهاز للمعايير من شأنه ان يدعم مصداقية الأجهزة العليا للرقابة الخارجية كما يمثل حافزاً بالنسبة إلى العاملين في الجهاز .

وقرر المؤتمر بالخصوص :

♦ أن تطلع الأوروبي على تجارب مختلف الأجهزة العليا للرقابة قصد جمع عناصر الممارسات المثلثي في مجال الحوار مع الهيئات الخاضعة للرقابة بما في ذلك الضمانات التي تكفل استقلالية الأجهزة العليا للرقابة .

♦ أن تتولى الأوروبي جمع المعلومات من البلدان الأعضاء قصد وضع عناصر الممارسات المثلثي لمديري الرقابة وذلك من أجلزيد تشجيع الموظفين وتحسين نوعية العمل الرقابي .

افتتاح المؤتمـر

كان من الواضح لدى اختتام المؤتمر أنه تم قطع خطوة إلى الأمام نحو تحقيق الهدف المتمثل في دعم التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة الأوروبية . وقد أشارت رئيسة البرلمان السويدي السيدة انغيفارد تروذسون إلى هذا الانجاز في الكلمة التي القتها بمناسبة افتتاح المؤتمر قائلاً : " إن اجتماع ممثلي بارزین بلدان أوروبا هنا في هذا المكان لمناقشة جملة من القضايا ذات الاهتمام المشترك دليل قاطع على أن لنا هوية أوروبية . وقد تعززت هذه الهوية بفضل الاجتماعات المتكررة بين الأشخاص والمنظمات على مختلف المستويات ، وبناء على ذلك فإن أهمية الأوروبي تتجاوز الأهداف المهنية البحتة . "

وأضاف السيد كاربوني الرئيس المنصرف للإurosai ورئيس محكمة الحسابات بإيطاليا مستعرضاً الأنشطة المتعددة التي تم إنجازها منذ سنة 1990 ومبرزاً أن عمل الأوروبي قد حقق نتائج ثابتة وقد وصف هذا النجاح بقوله : " إن الشجرة التي غرسنا بمدريد قد أينعت وأورقت وأشرقت . "

للحصول على معلومات إضافية حول البرنامج يمكنكم الإتصال بالمكتب الوطني للرقابة بالسويد :

Box 34105 ; S 10026 Stockholm ; Sweden . ■

♦ شروط علمية البيع وملائمة آليات الرقابة الداخلية (أشار المؤتمر إلى أن رقابة عملية الخصوصةأخذت بعين الاعتبار المناهج المتباينة التي تعتمدها البلدان الأعضاء نظراً لاختلاف المحيط الاقتصادي والإجتماعي والمالي والقانوني لهذه البلدان واختلاف نطاق عملية الخصوصة).



أعضاء الوفد التركي خلال جلسة مناقشة الموضوعات .

وقد أقر المؤتمر بإبان إصدار التوصيات ما يلي :

♦ ضماناً للرقابة المثلثي على عملية بيع الأصول الحكومية ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة أن يتدخل في عملية الخصوصة بمجرد أن يصبح ذلك ممكناً قانونياً ، مع التمسك باستقلاليته .

♦ يمكن أن يشمل هذا التدخل تقديم النصائح في مرحلة التخطيط مع ضمان عدم تقييد قدرة الأجهزة العليا للرقابة على إبداء الرأي لاحقاً في نتائج عملية الخصوصة .

♦ تكثيف لقاءات الخبراء حول رقابة عملية الخصوصة .

♦ أهمية تبادل الخبرات بين الأجهزة حول المسائل الرقابية الناجمة عن تطور النزعة التجارية للمؤسسات الحكومية المتبقية ، وعن عمل الأجهزة التي تم إنشاؤها لتنظيم أنشطة هذه المؤسسات .

مناقشة الموضوعات : تحقيق النتائج .

تناول الموضوع الثاني الذي ناقشه المؤتمر مسألة تحقيق النتائج بالنسبة لجهاز الرقابة مع التأكيد على انتقاء مجالات الرقابة ذات الأهمية ، وتقديم مفهوم الرقابة للعلوم ، وعلى كفاءة الموظفين . وثمنت الإشارة إلى أنه في حين توجد اختلافات هامة في المعايير التي تستخدمها مختلف الأجهزة لانتقاء مجالات الرقابة على الأداء فإن التباين يشتغل فيما يتعلق باختيار مجالات الرقابة النظامية . وبالرغم من هذه الاختلافات بين الأجهزة الأعضاء فإن الإختيار يحدد دوماً وفقاً للهدف المتمثل في ضمان سلامة الرقابة المالية وتعزيز الأداء في القطاع العام .

وأجمع المؤتمرون كذلك على دعم العلاقات وتكثيف الحوار مع البرلمان ومع الهيئات الخاضعة للرقابة ، نظراً إلى أنها طريقة فعالة ، تشجع على قول ملاحظات الجهاز الأعلى للرقابة وتقديراته . وقد عبر العديد من الأعضاء عن رغبتهم في تعلم المزيد حول الممارسات المتنوعة التي ينتهجهها مختلف أعضاء الأوروبي .

الرقابة على النفقات السرية

بعلم أخبار كالتابع العضر العذر بمكمة الرقابة الفيدالية بجمهورية المانيا النازية

الأموال المخصصة للمستشار الألماني ولوزارتي الدفاع والشؤون الخارجية من الرقابة ، أما بالنسبة الى بعض النفقات الأخرى ، فإنه يجوز لرئيس محكمة الرقابة دون غيره التدقيق فيها . بيد ان قوات دفاع الامبراطورية شكت من اتفاق مبالغ هامة على مشاريع الدفاع السرية دون إذن البرلمان . وقد تكمن الجيش من جمع أكثر من 350 مليون مارك ألماني فيما بين سنتي 1925 و 1930 عن طريق استخدام الأموال المتخصصة لغير الأغراض التي أفردت من أجلها .

تم استخدام هذه الأموال لاعادة تسليم القوات الالمانية في منتهى السرية مع تجاوز الحدود التي فرضتها معاهدة فرساي . ويجسد هذا المثال مخاطر اخفاء المعلومات المتعلقة باستخدام الأموال العامة عن جهاز الرقابة وعن البرلمان .

ظاهرة إلغاء الرقابة في ظل النظام النازي

تقلصت الرقابة الخارجية اكثر فأكثر بقدوم هتلر الى الحكم ، اذ كان يتم تحصيص مبالغ هائلة ، وفقاً لتقدير وزير الدفاع يتم استخدامها لاغراض عسكرية . وقد اقتصر دور محكمة الرقابة على فحص المستندات الرسمية .

الإلغاء من الرقابة في ظل انظمة اخرى غير ديمقراطية .
عرفت ظاهرة استثناء المجالات الأساسية للأنشطة الحكومية من الرقابة في ظل أنظمة أخرى غير ديمقراطية . وكمثال على ذلك ، أصدر مجلس وزراء جمهورية ألمانيا الاتحادية السابقة قراراً لم يتم الإعلان عنه يعفي القوات المسلحة والشرطة ووزارة الداخلية ووزارة أمن الدولة وإدارة الجمارك من الرقابة الخارجية . وقد شمل هذا الاستثناء بعض العمليات التجارية الدولية التي تقوم على المبادرات الخارجية مع البلدان الغربية . ونتيجة لذلك فإن الأنشطة الحكومية التي استخدمت الجزء الأكبر من الأموال الحكومية لا تخضع للمساءلة . وقد وجدت عدة حالات مماثلة في البلدان الشيوعية السابقة .

التغطية الرقابية الكاملة والديمقراطية .

لا يمكن تصور تواصل مثل تلك الهوامش الرقابية الشاسعة في ظل الأنظمة الديمقراطية . بيد أن العوائق الرقابية ظلت قائمة حتى في ظل العديد من الأنظمة الديمقراطية ، كلما تعلق الأمر بالإدارة المالية

ظاهرة إلغاء بعض النفقات من الرقابة

شهدت جميع العصور قيام النزاع الأزلي بين المراقبين الحكوميين الذين يسعون الى معرفة كل التفاصيل حول مدى فعالية استخدام الهيئات الاموال العامة ، والغايات التي صرفت من أجلها تلك الاموال من ناحية والهيئات الحكومية التي تعمل على استثناء بعض النفقات من الرقابة من ناحية أخرى . ولا يهم هذا الخلاف الاسرار العسكرية او الخدمات السرية فحسب ، بل الاسرار التجارية للمؤسسات العامة والمعلومات السرية المتعلقة بطريقة صرف الملوك ورؤساء الدول والوزراء للاموال الاختيارية . وتعتقد الاجهزة المعنية في اغلب الاحيان انه من الصالح العام عدم تبرير بعض النفقات ويتم في بعض الحالات استثناء عدد من النفقات الطارئة من التدقيق بدعوى ان الامن والسلامة يتضمنان ذلك .

الإلغاء من الرقابة في ظل النظام الملكي .

يحدد الملك فريدريك الأكبر ملك بروسيا هذا النزاع القديم ، وقد كان حريصاً على ضمان المساءلة العامة ، غير انه كان لا يرى اي ضرورة في رقابة صرف الاموال الموجودة تحت تصرفه . وبناء على ذلك فقد قرر استثناء مبلغ هام من النفقات من المساءلة ، وقد شمل ذلك المبلغ النفقات على بناء قصر "سان سوسي" ببوستدام . وامر الملك فريدريك الأكبر سنة 1753 باحرق المستندات الخاصة بعملية البناء : "اذ ليس هناك ما يدعو لاستخدام هذه الوثائق مرة اخرى ، كما اني لا اريد ان يعلم اي كان كم انفقت على الاشتغال ببوست دام " وتتجدر الاشارة الى انه تم حفظ هذه المستندات رغم الامر الذي اصدره الملك .

إن استثناء بعض النفقات من الرقابة كان يعد امراً مسلماً به في ظل النظام الملكي المطلق او النظام الملكي الدستوري . وقد اقر قانون سنة 1872 الصادر عن الغرفة العليا للرقابة ببروسيا الذي استند الي قانون الرقابة في وقت لاحق ، هذه الظاهرة التقليدية وذلك بمنع رقابة الاعتمادات السرية .

الإلغاء من الرقابة في ظل التجربة الديمقراطية

تواصلت هذه الممارسة حتى بعد ادخال الديمقراطية في المانيا . وينص قانون الموارنة للامبراطورية الالمانية الصادر سنة 1922 على ان بعض الاموال المخصصة ليست خاضعة لفحص محكمة الرقابة بالامبراطورية الالمانية . ومع ذلك فقد سجل الوضع القانوني تحسناً عما كان عليه في ظل النظام الملكي ، اذ اصبح يخول للبرلمان لا للحكومة ان يحدد النفقات غير الخاضعة للرقابة .

وتم الإستناد الى هذا النص في ظل جمهورية «الوايمار» لـإلغاء بعض

أعضاء ، او من قبل مجلس الشيوخ الموسع ، إذا ما تقرر إدراج نتائج الرقابة هذه في التقرير السنوي . وينبغي بالطبع الحصول على إبراء مسبق لضمان سلامة موظفي الرقابة التابعين لمحكمة الرقابة الفيدرالية فيما يتعلق بفحص المعلومات السرية .

ومن ناحية أخرى يكون التقرير الرقابي عرضة للعديد من القيود . وينبغي لا تتضمن التقارير غير المحظورة والتي توضع على ذمة العموم أي تفاصيل حول مشاريع تجهيزات الدفاع السرية . لكن لاحاجة في أن تكون جميع أجزاء التقرير سرية لحفظها على طابعه الخصوصي . فالأمر لا يتعذر في أغلب الحالات حذف بعض المعلومات باللغة الحساسية وتميم المعلومات السرية .

ولم يسبّل المثال قام مكتب المحاسبة العامة بالولايات المتحدة الأمريكية بالاشتراك مع محكمة الرقابة الفيدرالية برقابة نظام النزارة الغربية . ويمكن نشر هذا التقرير المطول رغم احتواه على معلومات باللغة الدقة حول أهداف النظام وكلفته ، وعلى مقارنة لفعالية النظام وتكميله مع نظام آخر بديل . وتتصل المعلومات المحظورة التي تم حذفها من التقرير بالكميات التي سيتم توفيرها وبصنف نظام النزارة الغربية . وفي المقابل توفر جميع الواقع والأرقام في حال مناقشة التقارير من قبل اللجنة البرلمانية المختصة . وكقاعدة عامة ، فإن هناك بعض الواقع والأرقام المعرودة التي ينبغي أن تظل سرية تماماً . ويتم إعداد هذا الشكل من التقارير بالتنسيق الوثيق بين جهاز الرقابة والهيئات الخاضعة للرقابة ، إذ أن المراقبين لا يدركون عادة انعكاسات الكشف عن بعض المعلومات التي تبدو عاديّة في الظاهر .

وتكون المعلومات في بعض الحالات متربطة بحيث يصعب الفصل بين تلك التي ينبغي حجبها وتلك التي يجوز الكشف عنها . وبناء على ذلك قد يتم تصنيف مشاريع الدفاع باكتسابها بصفتها مشاريع سرية . بيد أن محكمة الرقابة الفيدرالية تواصل إعداد التقارير حول هذه المشاريع مع وضع علامة "خاص" أو "خصوصي" أو "سرى" على التقارير . ويخضع استخدام التقارير التي تحمل هذه العلامات ونشرها لعدة قيود .

وقد تولت محكمة الرقابة الفيدرالية على سبيل المثال رقابة مرحلة تصميم الطائرة المقاتلة الأوروبية الجديدة ، وتمت مناقشة تقرير الرقابة السرّي بصورة مطولة من قبل لجنتي الموارنة والدفاع ، الذين قررتا تخصيص الأموال الازمة لتطوير الطائرة .

وبناء على ما تقدم فإن الرقابة والتقرير فيما يتعلق بالمسائل السرية أمر ممكن دون الإضرار بالجانب الأمني . وينبغي على الدولة الديمقراطية أن تضمن أن يكون للبرلمان ، للحكومة ، الكلمة الأخيرة فيما يتصل بهذه القضايا .

المسائل السرية وتقرير الرقابة السنوي .
إن عمل محكمة الرقابة الفيدرالية لا يقتصر على إعداد التقارير حول

المصالح السرية . ولم يكن يخول لمحكمة الرقابة الفيدرالية بجمهورية ألمانيا الفيدرالية في البداية الإطلاع على بعض النفقات الحكومية الخاصة مثل الرصيد السري لوزارة الخارجية ، والرصيد المخصص للإعلام الداخلي والخارجي . والرصيد الموجود تحت تصرف المستشار الفيدرالي .

ويتولى رئيس محكمة الرقابة الفيدرالية فحص الحسابات السنوية للمصالح السرية . ولم يكن الوضع ليتغير ، لو ظل الإختيار للحكومة عند إصلاح قانون الموارنة سنة 1969 . وينص مشروع النظام الأساسي على ما يلي : " تظل بعض النفقات غير خاضعة للمساءلة باعتبار الهدف الذي أفردت من أجله ، وذلك في صورة ما إذا تضمن قسم الموارنة المتصل بال الموضوع بinda ينص على هذا الاستثناء . وبدلاً عن ذلك ، قام البرلمان بتعديل الدستور لإقرار مبدأ التغطية الرقابية الكاملة لمحكمة الرقابة الفيدرالية على كافة مجالات الأنشطة الحكومية وقد أصبحت المسائل السرية خاضعة للرقابة بموجب قانون قواعد الموارنة .

ويقر هذا القانون رغم ذلك بأن الدولة مصلحة شرعية في الحفاظ على سرية بعض النفقات حتى في ظل الأنظمة الديمقراطية . ففيما يتعلق بتكنولوجيا الأسلحة في السياسة الدفاعية مثلاً ، ينبغي أن تظل بعض الأحداث والرقم سرية وذلك لفائدةصالح العام . كما أن بعض بيانات المصالح السرية بما فيها المعلومات المالية ، قد تعرض حياة العاملين إلى الخطير وتفسد بحريتهم ، وتضر بسير العمليات . أما فيما يتصل بالمؤسسات العامة ، فإن الكشف عن بعض نتائج الرقابة المحددة قد يقلص من قدرة المؤسسة على المنافسة يجلب لها خسائر مالية كبيرة . ولا يختلف الأمر كثيراً فيما يتعلق ببنفوذ الضيافة ، إذ هناك رغبة شرعية في عدم الكشف عن أسماء الضيوف الذين دعاهم رئيس الحكومة أو الوزراء للغداء ، تلافياً للتخمينات السياسية غير المرغوب فيها . ومع ذلك فإن هذه الأمثلة ليست سبباً مقنعاً لعدم إخضاع مثل هذه النفقات للمساءلة .

وقد أوجد نظام الرقابة الألماني الحلّ الموالي . ففي حين يعد إجراء الرقابة أمراً زامياً ، تختص القيود المفروضة على العمل الرقابي ، عدد المراقبين المكلفين بالرقابة وطريقة إعداد التقارير . وبناء على ذلك لم تعد المعلومات المحظورة تحجب عن المراقبين ، بل أصبح في إمكانهم الإطلاع على جميع المعلومات والملفات التي يحتاجونها في عملهم ، غير أنهم ملزمون في المقابل بالحفاظ على خصوصية هذه المعلومات . وقد تم وضع مناهج متنوعة بالاعتماد على أحكام النظام الأساسي وعلى التجارب الرقابية ، لضمان إلتزام المراقبين بذلك .

رقابة نفقات الدفاع السرية .

تخضع رقابة نفقات الدفاع السرية لجملة من الترتيبات الإجرائية والحكم العام . ويخول لرأسي محكمة الرقابة الفيدرالية الإطلاع على كل المعلومات المتصلة بموضوع عملهم . وتنتمي مناقشة نتائج الرقابة ثم المصادقة عليها من قبل مجلس الرقابة الذي يتكون من عضوين أو ثلاثة

الفيدرالية لثلاثة مسؤولين من المحكمة فقط حق اتخاذ القرارات ، وهم رئيس المحكمة ومدير الرقابة والمسؤول المشرف على سير الرقابة . وخلافاً للإجراءات الرقابية العادية ، تنظم هذه المجموعة تصويبات بالأغليمة لمنع عرض المسائل المتعلقة بالمصالح السرية على اعضاء مجلس الشيوخ الـ 16 .

وقد يعهد لموظفي الرقابة الآخرين بعض الهام الرقابية الخاصة . ويتولى المراقبون من الناحية التطبيقية مراقبة المصالح السرية حسب نفس الطريقة المعهود بها في مراقبة اي هيئة حكومية اخرى ، كان يقوموا بتدقيق النفقات ، وفحص عملية تدرج الموظفين والعلامات التقديرية الممنوحة لهم ، والاطلاع على البنية التنظيمية ، ومراجعة فعالية الشراءات ، والمسائل المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات . وللحكم الرقابة الفيدرالية مراقبون مختصون في هذا المجال الرقابي ، من بينهم مهندسون في القطاعين المدني والآلي وقطاع الاتصالات ، وخبراء في مجال استخدام الحاسوب .

وتستخدم محكمة الرقابة الفيدرالية في رقابة المصالح السرية المعايير المتعلقة بالانتظام والمطابقة والأداء . قليس هناك ما يبرر مثل عدم سعي المصلحة السرية إلى التوصل إلى الحل الأمثل عند اقتناص آلة ناسخة أو حاسب آلي . وللتزال رقابة عمليات المصالح السرية تخضع للعديد من الضغوطات . وبناء على ذلك ، ينبغي على المراقب أن يقبل بالقرارات المتصلة بأهداف المصالح السرية ووظائفها ، ومن هنا كان منبط النفس أمراً ضرورياً كلما تعلق الأمر بالقرارات والاهداف الخاصة بسياسة المصالح السرية .

شروط التقرير .

يخضع إعداد التقارير حول رقابة المصالح السرية لجملة من الأحكام الخاصة ايضاً . وترفع محكمة الرقابة الفيدرالية التقارير الخاصة بنتائج الرقابة الى اللجنة الفيدرالية السرية ، والى وزارة الاشراف المعنية بالامر والى الوزارة الفيدرالية للمالية . ويجوز لاعضاء محكمة الرقابة الذين يحضرون مداولات لجنة الميزانية السرية أن يدلوا برأيهم لدى مناقشة مطالب التخصيص المالي حتى يتسمى اتخاذ الاجراءات التصحيحية في وقت مبكر .

ويتولى اللجنة السرية مناقشة تقارير محكمة الرقابة الفيدرالية ، في حين يقوم رؤساء المصالح السرية وأجهزة الاشراف والمراقبون بمناقشة النتائج الفردية . وتؤكد مشاركة رئيس محكمة الرقابة في هذه الجلسات الأهمية البالغة التي تكتسيها رقابة المصالح السرية . وتنفيذًا لتوصيات محكمة الرقابة الفيدرالية ، يجوز لأعضاء اللجنة السرية تطبيق الإجراءات الفيدرالية الخاصة باللاحظات غير السرية ويجوز لهم على سبيل المثال تحديد الشروط التي ينبغي على الجهاز الخاضع للرقابة الإلتزام بها او أن يدعوا الجهاز الى إعداد تقرير حول الإجراءات التصحيحية التي يتم إتخاذها ، أو أن يأمروا بعدم صرف أموال إضافية إلى أن تتم مراجعة أسباب التقصس المشار إليها .

المسائل السرية ورفعها الى اللجان الفيدرالية الخاصة ، بل يشمل أيضاً إدراج تلك المعلومات في التقرير السنوي . ولذا كان هذا التقرير يحال عادة الى مجلسي البرلمان والحكومة الفيدرالية ، وينشر بصفته ورقة برلمانية ، ينص قانون الميزانية الفيدرالي على تبني منهج خاص لاعداد التقارير حول رقابة المسائل السرية . وترفع نتائج الرقابة الى رئيس المجلسين الفيدراليين فقط ، والى المستشار الفيدرالي والوزير الفيدرالي للمالية . ويسمن هذا العدد المحدود الجانب الأمني . ويحدد رئيس مجلس النواب الاشخاص الآخرين الذين يجوز لهم الإطلاع على نتائج الرقابة . وقد قامت محكمة الرقابة الفيدرالية باعداد تقارير حول مسائل سرية في مناسبات متعددة .

رقابة المصالح السرية .

إن حفظ التقارير الرقابية لا يضمن بالضرورة عدم الكشف عن المعلومات السرية الواردة فيها . وبالرغم من الاجراءات الوقائية ، يعتبر عدد المراقبين المساهمين في العمل الرقابي وعدد الجلسات الفيدرالية والمناقشات الإدارية ، مرتفعاً جداً ، بحيث لا يسمح بضمان السرية التامة للمعلومات . وعلى سبيل المثال تناقلت مختلف القنوات التلفزيونية محتوى تقرير الرقابة المتعلق بتطوير الطائرة المقاطلة الأوروبية والذي صنف في باب التقارير الخاصة ، كما أوردت بعض الصحف فقرات كاملة من التقرير الأصلي . وبناء على ذلك تقتضي رقابة المواضيع السرية وضع اجراءات محددة قصد توفير ضمانات اضافية تكفل عدم الكشف عن هذا النوع من المعلومات . وتختصر رقابة المصالح السرية في ألمانيا لجملة من التصويم القانونية الخاصة .

الإجراءات البرلamentary الخاص بالموازنة .

تعرض الميزانية الفيدرالية مجموع الاموال التي يخصصها البرلمان للمصالح السرية فحسب ، وتشير الى أن توزيع هذه الاموال مفصل في بيان الميزانية السرية الخاص . غير ان هذا يعني انه في امكان المصادر السرية استخدام هذه الاموال متى ارادت ذلك .

ويتولى البرلمان انتخاب خمسة اعضاء من بين اعضاء لجنة الميزانية ، يعهد اليهم بالنظر في موازنات المصالح السرية الثلاث والمصادقة عليها . وتم مراجعة كل بند من بنود الميزانية بإمعان مثلاً هو الشأن بالنسبة الى بنود موازنات الاقسام الأخرى ، ويمكن الاختلاف الوحيد في أن هذه المجموعة السرية ومحدودة العدد هي التي تتولى القيام بعملية المراجعة دون غيرها . وقد يحث غياب المناقشات العلنية هذه المجموعة الخاصة على مراجعة طلبات التخصيص باكثر دقة وانتباه . وتعرض اللجنة السرية على اللجنة المكتملة مجموع الاموال التي ستدرج في بيان الميزانية ، وتتولى لجنة الميزانية ادراج المبالغ المحددة في الابواب الفرعية للموازنات الثلاث قصد مناقشتها والمصادقة عليها من قبل البرلمان .

اجراء الرقابة على المسائل السرية .

تخضع رقابة المسائل السرية كذلك لجملة من الترتيبات والاحكام الخاصة . ويخول قانون الميزانية الفيدرالية وقانون محكمة الرقابة

عمق التغطية الواقبية .

بالرغم من أن رقابة المصالح السرية لا تتم بصورة علنية ، فإن العمل الرقابي يكون عميقاً مثلاً هو الشأن بالنسبة إلى رقابة المسائل غير السرية .

الرقابة التي يقوم بها رئيس المحكمة الفيدرالية شخصياً
للبرلمان أن ينص في بيان الموازنة طبقاً لاحكام قانون الموازنة الفيدرالية على أن يتولى رئيس محكمة الرقابة الفيدرالية شخصياً فحص بعض النفقات السرية باللغة الخصوصية . ولرئيس المحكمة في هذه الحال أن يقرر ما يراه صالح ، دون حالة الامر إلى أي مجلس رقابة أو إلى مجلس الشيوخ . ونظراً إلى أنه يستحيل على رئيس المحكمة الفيدرالية للرقابة من الناحية التطبيقية إنجاز هذه المهمة بمفرده ، فإنه يلجأ إلى طلب مساعدة عدد محدود من المراقبين .

ولجا البرلمان إلى استخدام هذه الإجراءات فيما يتعلق ببندين اثنين من بنود الموازنة : الرصيد السري الخاص التابع لوزارة الخارجية والذي يقدر بـ 5 ملايين مارك الماني ، والرصيد الموجود تحت تصرف المستشار الفيدرالي والمقرر بـ 300.000 مارك ألماني .

ويحرص المراقبون خلال رقابة هذين الرصيدين على التثبت مما إذا تم استخدام الأموال لتحقيق الأهداف التي خصمت من أجلها . ونظراً إلى الطبيعة العامة للأموال السرية ، فإنه يكاد يكون من المستحيل وضع قائمة شاملة تنص على جميع الأهداف التي يجوز استخدام هذه الأموال من أجل تحقيقها . وبناء على ذلك يبادر المسؤولون المعنيون بالامر من الناحية التطبيقية بتحديد الانشطة التي لا يجوز تخصيص هذه الأموال لأنجازها . وينبغي على الهيئة الخاضعة للرقابة أن تبرر عدم امكانية تمويل نشاط مامن تخصيصات الموازنة العادية ، لأي سبب يعتبر ذلك النشاط سرياً .

ويتولى رئيس محكمة الرقابة الفيدرالية بالفعل الرقابة شخصياً إذا كان الامر يتعلق برقابة نفقات محددة ، غير أن كثرة الالتحاق وضيق الوقت يمنعه من اجراء الرقابة بنفسه على النفقات الهامة . وقد انجر عن ذلك وجود قطاعات غير مراقبة فعلياً ، الامر الذي دعا العديد من الاطراف إلى الاعتراض على أن يشمل هذه الاجراء مجالات اضافية . وقد عارضت محكمة الرقابة الفيدرالية الاقتراحات المتمثلة في تكليف رئيس المحكمة برقابة المنح المخولة للمجموعات البرلمانية والاحزاب السياسية وبلغ رئيس المحكمة الفيدرالية نتائج الرقابة إلى الهيئات التي خضعت للرقابة ، أي إلى الكاتب الدائم لوزارة الخارجية وإلى رئيس المستشارية الفيدرالية . ولرئيس المحكمة أن يدرج النتائج ذات الأهمية بالنسبة إلى البرلمان في التقرير السنوي للمحكمة . ولا يتم الكشف عن الملاحظات

المتعلقة بالمسائل السرية لجميع اعضاء البرلمان ، ولكن لرئيس المجلسين المستشارية الفيدرالية والوزير الفيدرالي للمالية فقط . غير اننا لم نصادف هذا الوضع حتى الآن ، اذ تم توضيح النقائص خلال المناقشات مع المستشارية الفيدرالية وزارة الخارجية .

وتجدر الاشارة إلى أن النفقات السرية تتوجه نحو الانخفاض ، فقد بلغت نفقات وزارة الخارجية مثلاً 8 ملايين مارك الماني قبل سنوات في حين انخفضت حالياً إلى 5 ملايين مارك الماني .

يعكس هذا التطور نجاح الجهد الرامي إلى تقليص النفقات السرية ، وتفصيل النفقات بصورة علنية في بيان الموازنة .

الإجراءات الأمنية التي تتخذه محكمة الرقابة الفيدرالية .

تشكل الهيئات الخاضعة للرقابة عادة مراقيبي محكمة الرقابة الفيدرالية من الاطلاع على سجلات المعلومات السرية ، ولو كان ذلك على مضض في بعض الاحيان . ومن الشروط المقبولة ضمنياً ، التزام المراقيبين بعدم افشاء تلك المعلومات او استخدامها خارج محكمة الرقابة ومن الاجراءات الأمنية المادية التي اتخذتها محكمة الرقابة ذكر ما يلي : المكاتب التي يمنع الدخول إليها ، والسجلات السرية الخاصة ، وقاعات المناقشات المعزولة ، والتجهيزات الخاصة بالات النسخ والحاوس . وتولي المحكمة فضلاً عن ذلك أهمية بالغة لإجراءات الامن الشخصي ، حيث يجري تفتيش اي مراقب مكلف بفحص المسائل السرية بانتظام عملاً بالترتيب سارية المفعول . فالمثال على الاجراءات الأمنية شرط مسبق لتمكن موظفي محكمة الرقابة الفيدرالية من الاطلاع على المعلومات السرية .

الفاتمة .

يهدف نظام الرقابة الحكومية في المانيا إلى التوفيق بين مقتضيات المصلحة الأمنية الوطنية ، وشروط المسائلة الشاملة . وقد أصبحت رقابة المسائل السرية من الاعمال الروتينية بالنسبة للهيئات الخاضعة للرقابة ، التي لا ترى في العمل الرقابي عائقاً لنشاطها ، بل تعتقد انه يساعدها على الحفاظ على الموجودات العامة واستخدام الأموال بفعالية أكبر . للحصول على معلومات اضافية حول هذا الموضوع ، يمكنكم الاتصال بصاحب المقال : Bundesrechnungshof , Berliner Str . 51 Post ■fach 100433 , 6000 Frankfurt 1 , Germany

بتلم السيد دافيد غريفيت المراقب العام

الوزير الاول . ولا يمكن عزل المراقب العام من منصبه الا اذا كان عاجزا عن العمل او لاسباب تتعلق بسوء الادارة . ويحال المراقب العام على التقاعد حين يبلغ سن الـ 62 .

نطاق سلطة الرقابة

يحدد قانون الرقابة والادارة المالية نطاق السلطة الرقابية ويعهد الى المراقب العام بمسؤولية رقابة جميع الحسابات العامة وفحصها ،قصد التثبت ما اذا كانت تستخدم في اطار نظام سليم ، ومن ان تسويتها تجري بانتظام وبطريقة ملائمة ، وكذلك من فعالية الفحوص قصد كشف التجاوزات وعمليات الغش ، ودققتها . وينبغي على المراقب العام ان يتاكد كذلك من تقيد جميع الاطراف المعنية بكل التوجيهات والقوانين وغيرها من التشريعات الداخلية الاخرى المتصلة بقطاع المالية والحسابات . ويخول للمراقب العام في إطار انجاز الوظائف الموكولة اليه أن يطلع على جميع البيانات والسجلات والمستندات والوثائق او غيرها من الموجودات الحكومية . ويمكن كذلك ان يطلب الحصول على اي ملف او الإطلاع على أي حساب او مستند او وثيقة تتعلق بالحسابات العامة ، وله أيضاً أن يحتفظ بها طالما كان في حاجة لها . وتولى المراقب العام ، بناء على طلب الوزير فحص الحسابات الخاصة باي شخص او هيئة تلقت أموالاً بمصادقة البرلمان ، أو تسعى الى الحصول على دعم مادي من الحكومة .

استقلالية جهاز الرقابة .

تقترن استقلالية المراقب على تخطيط الاعمال الرقابية الموكولة اليه وتنفيذها واعداد التقارير حولها . وتنص الفقرة 113 من الدستور على ما يلي : " عملاً بالحكمين (2) و (3) من الفقرة 113 ، لا يخضع المراقب العام اثناء قيامه بالوظائف الموكولة اليه لتوجيهات اي شخص او لرقابة اي سلطة كانت ". وتنبع الفقرة الفرعية (2) برقابة الحسابات الحكومية واعداد التقارير حولها ، في حين تتضمن الفقرة الفرعية (3) الاحكام الخاصة برفع تقارير المراقب العام الى رئيس مجلس النواب . ويخضع الجهاز الاعلى للرقابة لبعض القيود فيما يتصل بالموازنة وانتداب الموظفين الرقابيين . وتتولى لجنة الخدمة العامة الاهتمام بالسائل الخاصة بالموظفين كالانتدابات والترقيات ، والانتقال من مصلحة الى اخرى ، وقواعد السلوك الاداري ، وذلك من خلال مصلحة ادارة الموظفين التي تبدي عادة روحًا تعاونية في التعامل مع المسائل الخاصة بالموظفين . وينبغي على الجهاز الاعلى للرقابة ان يوجه المسائل المتعلقة بشؤون المالية إلى وزارة المالية التي تتولى التدقيق فيها مثلاً هو



السيد غريفيت

ملحوظة المحرر : انتخب البرابادوس خلال المؤتمر الرابع عشر للانتوساي المنعقد في شهر اكتوبر 1992 لتمثيل منظمة الكاروساي في المجلس التنفيذي . وتقدم هذه النبذة لقراء الجلة هذا العضو التي انضم حديثاً الى المجلس التنفيذي .

الخلفية التاريخية

تقع البرابادوس في أقصى شرق سلسلة جزر الكاريبي التي تتدنى في شكل قوس من خليج المكسيك شمالاً حتى مصب نهر " الأورينوكو " بفينزويلا جنوب القارة الأمريكية .

وتبلغ مساحة هذه الجزيرة 430 كلم مربعاً ، وتعده 260000 ساكناً . ويعتمد النظام الحكومي في البرابادوس على اشمونج " واستمنستر " ، كما يعود تاريخ ظهور أول برلمان لها الى 353 سنة خلت .

وبعد جهاز الرقابة بالمقارنة الى ذلك حيث العهد نسبياً ، وقد تم انشاؤه في ديسمبر 1865 بموجب قانون تطوير رقابة الحسابات العامة وفحصها . وتم في وقت لاحق تدعيم هذا القانون وتعديلاته واصبح يعرف بقانون رقابة الذي نص على نظام الرقابة المسبقة وفي اغسطس 1957 افسح هذا النظام المجال لنظام الرقابة اللاحقة ، باستثناء رقابة فوائد جرایات التقاعد التي يتولى المراقب العام فحصها قبل عملية الصرف .

وحصل البرابادوس على استقلاله من المملكة المتحدة في 30 نوفمبر 1966 وأصبح الدستور ينص على جملة من الاحكام الخاصة بمكتب المراقب العام ومهامه . ويقضى الدستور بأن يتولى الحاكم العام تعين المراقب العام بناء على توصيات لجنة الخدمة العامة وبعد استشارة

تقريره ورفعه إلى رئيس مجلس النواب بحلول تاريخ 31 ديسمبر .

قدرات الموظفين وبرامج التدريب

يمتلك موظفو الجهاز خبرة عالية وقدرة فائقة على إنجاز الأعمال الرقابية الموكولة إليهم . ويعتبر عدد الموظفين محدوداً كما يتم إعتماد سياسة تنقل الموظفين بين مختلف المصالح لتمكينهم من امتلاك الخبرات المتنوعة في جميع المهام الرقابية . وقد تابع كبار الموظفين لقاءات تدريبية حول عدة مجالات رقابية بالخارج ، كما حصل أحد موظفي الجهاز على شهادة من CIPFA ⁴ وشارك سبعة موظفون آخرون في لقاء علمي حول الرقابة والحسابات العامة ، انتظم بمتحف حنوب الثايمز بانفلترا . وشارك موظفو الجهاز أيضاً في عدة لقاءات تدريبية وعلمية مولها البرنامج الإنثائي للإنتساوي ومنظمتي الكاروساي والكتاري .

وقد منعت الضغوط التي تفرضها الموازنة ونقص الهبات جهاز الرقابة من استغلال الفرص المتاحة لتدريب الموظفين بالخارج ، غير أن دعم قدرات الموظفين يحظى بالتشجيع على جميع المستويات . ويتابع ثمانية موظفون حالياً دروساً في المحاسبة المهنية في حين يتبع ستة آخرون دروساً في إدارة القطاع العام وعلم الحاسوب .

ونظراً إلى التغيرات التي يشهدها مجال الرقابة الحكومية ، وعملاً على دعم التطور المهني للموظفين يتولى المراقب العام المساعد وضع برامج التدريب وتطوريها بمساعدة إدارة التدريب الحكومي . ونظمت أول حلقة دراسية لفائدة كبار المراقبين خلال شهر أفريل ، وقد استغرقت أسبوعين وتناولت موضوع الادارة العليا .

وتحت من ناحية أخرى الاستعانة بمحاضرين من القطاعين العام والخاص كما ساهم تلاقي الأفكار في توفير تجربة ثرية للمشاركين . وتتابع المراقبون خلال شهر ماي كذلك حلقة دراسية خاصة استغرقت أربعة أسابيع . وتناولت الدروس عدة محاور تم التطرق إليها خلال الحلقة الدراسية المخصصة لكتاب المراقبين مع إضافة بعض التفاصيل فيما يتعلق بالمحوى الفني . ونرجو أن يتم إدراك نقص الانتاج الناجم عن انشغال الموظفين بحضور اللقاءات التدريبية وذلك تعزيز الانتاجية بفضل تطوير المعارف ودعم الثقة في النفس .

ويجري التخطيط حالياً لتنظيم المزيد من الأنشطة التدريبية ، كما سيتم تنظيم لقاء لفائدة صغار موظفي الرقابة في أواخر السنة الحالية ومستهل السنة المقبلة . وتم اختياراً مراجعة دليل الجهاز وتحيينه كما يجري الإعداد لوضع أدلة للرقابة والتخطيط لإعداد برامج التكوين المستمر من خلال اللقاءات التدريبية والعلمية .

ونؤكد في الختام التزامنا بتحقيق التقدم المهني لموظفي جهازنا وبالسعي إلى توسيع معارفهم ودعم قدراتهم ، إذ ان نوعية أعمالنا تتوقف على كفاءة موظفينا الذين سيسنّي لنا بفضلهم تعزيز المساءلة المالية في القطاع العام .

للحصول على معلومات إضافية ، يمكنكم الاتصال بمكتب المراقب العام Treasure Office , Bridgetown , Barbados . (Phone : 809 426 2537 Fax 809 429 6652 ■

الشأن بالنسبة لأي جهاز حكومي آخر . إن تبعية الجهاز للوزارات والمصالح الحكومية الأخرى يمكن أن تكون أحدى العوامل التي تحدّ من فعاليته على وجه العموم .

تركيبة جهاز الرقابة ومجمّعه

يعدّ جهاز الرقابة 68 موظفاً ويضم إلى جانب المراقب العام مراقباً عاماً مساعداً ، ومراقباً اولاً ، و 7 مراقبين كبار و 17 مراقب و 13 مدقق و 28 موظفاً في الكتابة ، وكاتب اختزال ، وساعياً وعاملين إثنين .

ويتم تقسيم العمل على سبع مجموعات في بداية كل دورة رقابية ، تتولى ست مجموعات منها فحص حسابات صندوق اداء الدين العام في إطار حين تهتم المجموعة السابعة بفحص الحسابات الأخرى في إطار ما يسمى بالرقابة الخاصة . ويعهد إلى المراقب الأول برئاسة مجموعة الرقابة الخاصة ، في حين يعهد إلى كتاب المراقبين برئاسة المجموعات السبعة برقابة حسابات صندوق اداء الدين العام كما يوزع عمل كل مجموعة على فرق يشرف عليها أكبر مراقب كل فريق . يعتبر المشرف على الفريق مسؤولاً أمام رئيس المجموعة عن فعالية العمل الموكول إلى فريقه وكفاءته .

أصناف العمل الرقابي الموكول إلى الجهاز

يتمثل عمل الجهاز على الرقابة أساساً في الرقابة المالية ورقابة المطابقة ، وليس هناك ما ينافي على أن يشمل عمل الجهاز الرقابة على مردود اتفاق الأموال . وقد اقتصرت بعض التوصيات أن يتم وضع قانون تصبح بموجبه الرقابة على مردود اتفاق الأموال الزامية . وفي حال العمل بهذه التوصيات سيكون الموظفون في حاجة إلى تدريب خاص في مجال الرقابة على مردود اتفاق الأموال . ويجري حث الموظفين على اعتماد منهج متعدد النظم في عملهم الرقابي بدلاً عن المنهج التقليدي الذي اعتادوا استخدامه .

ويتولى المراقب العام رقابة حسابات بعض الهيئات التأسيسية والشركات الخيرية أو التعاونية والنقابات والاعتمادات الخاصة التي يتم إنشاؤها بموجب قانون تشريعي ، والحسابات التي يمسكها موظفو القطاع العام في إطار مسؤولياتهم الرسمية فضلاً عن رقابة حسابات الحكومة .

تخطيط العمل الرقابي .

توجد بالبربارودوس سلطة حكومية وحيدة ، وتبداً السنة المالية من 1 افريل إلى 31 مارس ، يتولى رئيس كل مجموعة رقابية إعداد خطة عمل خاصة للرقابة المؤقتة والرقابة النهائية . ويدعى رؤساء المجموعات الرقابية إلى رفع تقارير الرقابة بحلول تاريخ 31 اوت وعقد المراقب العام اجتماعات شهرية برؤساء مجموعات الرقابة لتلقي التقارير حول تقدم سير العمل ومناقشة الصعوبات ، وتخطيط الاستراتيجيات الإدارية كما يجتمع بهم في لقاءات أسبوعية دورية مخصصة لتبادل التجارب في مجال الرقابة وتقديم المساعدة قصد النهوض بالموظفين . وقد يدعى رؤساء المجموعات الرقابية إلى تقديم تقارير شخصية خلال هذه الاجتماعات . ويتمثل الهدف من هذه الاجتماعات ومن إعداد خطة العمل الرقابي في مراقبة الأداء بانتظام حتى يتسمى للمراقب العام إعداد

منشورات جديدة

- 1 - الإلام بالمبادئ الإحصائية الفحصية ، وبطريقة تأويل النتائج .
 - 2 - إدراك بنية المعطيات المستخدمة وخاصيتها .
 - 3 - معرفة مناهج نظم SAS وتطبيق خياراتها ومحوراتها وفقاً للطريقة المناسبة .
 - 4 - الحرص على تحديد المقاييس الصحيحة لمناهج نظم SAS .
- وجاءت المعاود التي تناولها الدليل وفقاً لترتيب المهام التي تشمل :
- تخطيط العمل الذي قد يقتضي استخدام برمجيات SAS ، وضمان سلامة العمل من الأخطاء وإدخال المعطيات إلى برنامج SAS من حرمة البيانات الخام ، وملفات بيانات نظم SAS والبرمجيات وقواعد البيانات الأخرى ، ونقل بيانات SAS بين أجهزة الكمبيوتر وتوثيق الأعمال ووضع مرجعية لها ، وخزن أوراق العمل والملفات الخاصة ببرنامج SAS .
- ويمكن الحصول على نسخة مفردة من دليل تخطيط منتجات SAS وإعدادها وتوثيقها ووضع مرجعية لها الصادر باللغة الإنكليزية مجاناً من العنوان التالي :

United States General Accounting Office, Office of International Audit Organization Liaison, Room 7806, 441 G Street, N.W., Washington, D.C. 20548, U.S.A.

•••••

له أكـدـ السيد ١ - برمسانـدـ المـديـرـ المسـاعـدـ بـإـداـرـةـ شـؤـونـ الإـيرـادـاتـ العامةـ التـابـعـةـ لـصـنـدـوقـ النـقـدـ الـدـولـيـ فيـ إـصـارـ جـدـيدـ يـحملـ عنـوانـ "ـإـداـرـةـ النـفـقـاتـ العـامـةـ"ـ،ـ آـنـ مـوـضـعـ إـداـرـةـ النـفـقـاتـ العـامـةـ يـكتـسيـ أـهـمـيـةـ مـتـزاـيدـ نـطـراـ إـلـىـ اـرـتـفـاعـ عـدـدـ الـحـكـومـاتـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ .ـ وـيفـحـصـ هـذـاـ تـالـيـفـ مـوـضـعـ إـداـرـةـ النـفـقـاتـ العـامـةـ مـنـ مـخـلـفـ الـزـوـبـاـ وـيعـتـدـ عـلـىـ تـجـارـبـ الـبـلـادـ الصـنـاعـيـةـ وـالـبـلـادـ النـاسـيـةـ لـتـفـطـيـةـ الـمـاـوـدـ الـتـالـيـةـ :ـ الـجـوـابـ الـمـؤـسـسـيـةـ لـادـارـةـ النـفـقـاتـ العـامـةـ وـادـارـةـ الضـغـطـ الـمـالـيـ،ـ وـبرـامـجـ الـإـقـرـاضـ وـالـضـمـانـاتـ وـجوـابـ إـداـرـةـ الـدـينـ الـعـامـ وـالـشـرـاءـاتـ وـالـمـقاـولاتـ وـمقـايـيسـ الـأـداءـ وـالتـقـوـيمـ .ـ

وـقدـ تـحـصـيـصـ قـسـمـ مـنـ هـذـاـ تـالـيـفـ لـفـحـصـ أـطـوارـ الـرـاقـبةـ ،ـ وـأـشـارـ السـيـدـ بـرـمـسانـدـ فـيـ هـذـاـ الصـدـدـ إـلـىـ آـنـ الـرـاقـبةـ"ـ هيـ جـملـةـ منـ الـإـجـراءـاتـ الـتـيـ تـكـنـ مـنـ تـحـديـ الـاهـدـافـ وـتـحـصـيـصـ الـمـوـاردـ وـمـنـ استـخدـامـهاـ بـكـفـاءـةـ وـفعـالـيـةـ وـاقـتصـادـ مـعـ التـقـيـدـ بـأـهـدـافـ الـتواـزنـ"ـ وـنـاقـشـ الـمـؤـلـفـ الـعـلـاقـةـ بـيـنـ الـرـاقـبةـ وـالـمـسـاءـلـةـ كـمـ قـامـ بـفـحـصـ بـعـضـ الـعـيـوبـ وـموـاطـنـ الـضـعـفـ الـتـيـ تـنـطـويـ عـلـيـهاـ بـعـضـ نـظـمـ الـرـاقـبةـ .ـ وـيشـمـلـ هـذـاـ فـحـصـ مـنـاقـشـاتـ حـولـ موـاطـنـ الـضـعـفـ النـاجـمـةـ عـنـ الـرـاقـبةـ الـرجـعـيـةـ وـعـنـ إـجـراءـاتـ الـرـاقـبةـ الـرـجـعـيـةـ وـالـعـوـاتـقـ وـالـقـيـودـ الـمـفـرـضـةـ عـلـىـ الـرـاقـبةـ .ـ

لـهـ أـصـدـرـ رـئـيـسـ مـحـكـمـةـ الرـقـابـةـ الـفـيـدـرـالـيـةـ بـأـلـانـيـاـ أـخـيـرـاـ بـصـفـةـ الـمـنـدـوبـ الـفـيـدـرـالـيـ لـلـرـقـابـةـ عـلـىـ الـكـفـاءـةـ فـيـ الـوـظـيـفـةـ الـعـامـةـ ،ـ دـيلـاـ لـقـوـادـ الـرـقـابـةـ عـلـىـ مـشـارـيعـ تـكـنـوـلـجـياـ الـمـعـلـومـاتـ .ـ وـيـعـتـمـدـ هـذـاـ دـلـيلـ عـلـىـ الـقـوـادـ الـدـيـنـيـ وـالـمـبـادـيـ وـالـتـوصـيـاتـ الـتـيـ أـصـدـرـتـهاـ مـحـكـمـةـ الرـقـابـةـ الـفـيـدـرـالـيـةـ وـمـحاـكمـ الـرـقـابـةـ الـأـخـرـيـ .ـ وـاضـطـلـعـتـ مـحـكـمـةـ الرـقـابـةـ الـفـيـدـرـالـيـةـ بـالـمـسـؤـلـيـةـ الـأـولـىـ فـيـماـ يـتـعـلـقـ بـتـحـيـنـ الـقـوـادـ الـدـيـنـيـ الـتـيـ يـبـنـيـ عـلـىـ الـحـكـومـةـ اـتـبـاعـهـاـ لـدىـ اـسـتـخـدـامـ تـكـنـوـلـجـياـ الـمـعـلـومـاتـ لـأـغـرـاضـ مـحـاسـبـيـةـ أوـ عـنـ إـعـدـادـ بـيـانـ الـمـواـزـنـةـ .ـ وـيـسـتـعـمـلـ هـذـاـ دـلـيلـ الـرـقـابـيـ بـأـنـتـقـاطـ مـحـظـاـتـ يـكـبـنـ أـكـثـرـ اـسـتـجـابـةـ لـهـاجـيـاتـ مـسـتـخـدمـيهـ ،ـ وـذـلـكـ عـلـىـ ضـوءـ تـطـورـاتـ الـتـيـ يـشـهـدـهاـ مـجـالـ معـالـجـةـ الـبـيـانـاتـ آـلـيـاـ وـالـدـرـوـسـ الـمـسـتـقـاةـ مـنـ الـعـمـلـ فـيـ هـذـاـ الـمـيـدانـ .ـ وـيـوـفـرـ دـلـيلـ لـمـحةـ مـوجـةـ عـنـ قـوـادـ تـخـطـيـطـ مـشـارـيعـ تـكـنـوـلـجـياـ الـمـعـلـومـاتـ وـالـاقـتنـاءـاتـ ،ـ وـمـقاـولاتـ اـرـسـاءـ تـجـهـيزـاتـ الـحـاسـوبـ وـوضـعـ بـرـمـجيـاتـهـ ،ـ وـاخـتـبارـ النـظـمـ وـالـتـثـبـتـ مـنـ سـلامـتـهـاـ وـعـمـلـيـاتـ الـحـاسـوبـ وـمـسـؤـلـيـاتـ الـاـشـرافـ ،ـ وـاجـراءـاتـ مـراـقبـةـ الـنـوعـيـةـ ،ـ وـتـقوـيمـ الـبـرـامـجـ وـادـارـةـ الـاـخـطـارـ ،ـ وـتـنـسـيقـهـاـ .ـ وـيـعـدـ هـذـاـ دـلـيلـ الـرـقـابـيـ بـمـثـابةـ اـداـةـ لـلـرـقـابـةـ الـدـاخـلـيـةـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ جـمـيعـ الـمـعـتـنـينـ بـالـرـقـابـةـ عـنـ طـرـيقـ مـعـالـجـةـ الـبـيـانـاتـ آـلـيـاـ .ـ

وـيمـكـنـ الحصولـ عـلـىـ نـسـخـ مـنـ هـذـاـ تـالـيـفـ الصـادـرـ بـالـغـةـ الـأـلمـانـيـةـ مـجاـنـاـ مـنـ العنـوانـ التـالـيـ :

6000Bundesrechnungshof, Referat Pr/int, post fach 100433 , D - Frankfurt am Main Federal Republic of Germany

•••••

لـهـ يـسـتـخـدـمـ نـظـامـ بـرـمـجيـاتـ SAS (ـوـهـوـ عـلـامـةـ مـسـجـلـةـ لـمـعـهـدـ SASـ)ـ لـخـزـنـ الـمـعـلـومـاتـ وـاستـرـدـادـهـاـ ،ـ وـلـتـحـوـيـرـ الـمـعـطـيـاتـ وـبرـمـجيـاتـهاـ ،ـ وـلـتـحـرـيرـ التـقارـيرـ ،ـ وـتـحلـيلـ الـاـحـصـائـيـاتـ وـاعـدـادـ الـرـسـومـ وـمـعـالـجـةـ الـمـلـفـاتـ .ـ وـقـدـ باـدـرـ مـكـتبـ الـمـاحـسـبـةـ الـعـامـةـ بـالـلـاـلـيـاتـ الـمـتـحـدةـ الـاـمـرـيـكـيـةـ بـوـضـعـ جـمـلةـ مـنـ الـقـوـادـ لـضـمـانـ الـمـطـابـقـةـ مـعـ مـبـادـيـ رـقـابـةـ الـنـوعـيـةـ وـمـعـيـرـ توـثـيقـ اـورـاقـ الـعـلـمـ وـذـلـكـ سـعـيـاـ مـنـهـ إـلـىـ مـسـاعـدـ الـمـحـلـلـينـ وـالـمـقـومـينـ عـلـىـ اـحـکـامـ تـخـطـيـطـ بـرـمـجيـاتـ SASـ ،ـ وـاعـدـادـهـاـ وـتوـثـيقـهـاـ وـاستـخـدامـهـاـ .ـ وـيشـمـلـ الـدـلـيلـ تـطـبـيـقـاتـ خـاصـةـ بـالـرـقـابـةـ وـتـقـوـيمـ الـبـرـامـجـ كـمـ يـكـمـلـ الـاـدـلـةـ الـمـرـجـعـيـةـ لـلـتـدـرـيـبـ عـلـىـ اـسـتـخـدـامـ نـظـمـ SASـ .ـ وـيـفـتـرـضـ الـدـلـيلـ إـنـ الـقـارـئـ يـجـيدـ فـهـمـ الـتـرـاكـيـبـ وـالـاسـلـوبـ الـذـيـ صـيـفـتـ بـهـ عـرـوـضـ SASـ وـمـنـاهـجـهاـ .ـ وـتـلـافـيـاـ لـأـيـ خـطـأـ فـيـ تـطـبـيـقـ الـبـرـمـجيـاتـ ،ـ اوـتـاوـيلـ النـتـائـجـ ،ـ وـتـجـنبـاـ لـعـدـمـ الـكـشـفـ عـنـ الـهـفـوـاتـ ،ـ يـؤـكـدـ الـدـلـيلـ عـلـىـ أـهـمـيـةـ :

ويحتوى الكتاب إلى جانب ذلك على جملة من التوصيات الموجهة إلى واضعي السياسات ، كما يبحث على التعمق في فحص العلاقة بين سياسات إصلاح الاقتصاد الجماعي والإقتصاد الإفرادي . وتحث الفصول الخاصة بمناقشة موضوع الخوخصصة ، والإجراءات الرامية إلى مقاومة الإحتكار والحد من النزعة الحمائية وغيرها من الإصلاحات الإقتصادية ، على ملازمة الحذر حتى لا تفقد الرغبة في التعجيل بالإصلاح العديد من المؤسسات إلى الإفلاس.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التأليف الذي يعمل عنوان : "ظاهره التحول في أوروبا الشرقية" بالإتصال هاتفيا بمقر برنامج الأمم المتحدة للتنمية بنديبورك على الأرقام التالية : 2129066637 – 2129066883

ويتوفر هذا الكتاب باللغة الانجليزية ويسعر 20.00 دولار أمريكي .

ويمكن الحصول على النسخ المطلوبة من مصلحة النشرات :

369, International Monetary Fund, Washington, D.C.
20431, U.S.A.

٦٦ ٦٦ ٦٦ ٦٦

لهـ اعدـ الدكتور ديراك آبالـ بالاعتمـاد عـلـى نـتـائـج اـعـمالـهـ فيـ كـلـ مـنـ بـولـونـياـ وـيوـغـسـلـافـياـ جـمـلةـ مـنـ الـدـرـاسـاتـ العـيـنـيـةـ لـسـ قـطـاعـاتـ صـنـاعـيـةـ تـجـريـ إـعـادـةـ هـيـكـلـتـهاـ .

وـقـامـ الدـكـتـورـ دـيرـاكـ آـبـالـ وـهـوـ أـسـتـاذـ بـالـمـعـهـدـ الـدـولـيـ لـلـنـهـوـضـ بـالـإـدـارـةـ فيـ لـوـسـارـنـ بـسوـيسـراـ ، بـفـحـصـ السـيـاسـاتـ إـلـصـالـحـيـةـ التـيـ أـثـارـتـ الـعـدـيدـ مـنـ التـحـديـاتـ غـيرـ الـمـعـهـودـ أـمـامـ جـهـودـ إـعـادـةـ الـبـنـاءـ ، كـمـاـ تـقـدـمـ بـبعـضـ إـقـرـاحـاتـ لـلـمـديـرـينـ حـولـ أـلـوـيـاتـ إـعـادـةـ الـهـيـكـلـةـ .

أخبار الإنترناسي

الأمم المتحدة وجهاز الأوروغواي (العضو المقترح لاستضافة مؤتمر الإنترناسي سنة 1998) بصفة ملاحظين.

وقد أكد السيد بوشر في تقريره على ضرورة دعم التعاون والإتصال والإستمرارية (أنظر إفتتاحية المجلة في عددها الصادر في أبريل 1993) بصفتها من العوامل الأساسية لمواصلة النجاحات السابقة ومزيد دعم منظمة الإنترناسي . وأشار بالخصوص الى أهمية مفهوم الشمولية الذي يعتبر أحد القواعد الأساسية لتحقيق التطور في المستقبل ، كما ألحَّ على ضرورة تشريك أكثر ما يمكن من الأجهزة الأعضاء في أقصى عدد ممكن من أنشطة المنظمة ، مؤكداً " كلما تعززت مساهماتنا ، كلما أزدمنا قوةً وحققنا مزيداً من التقدم . "

وقد تطرق العديد من القارier والمناقشات خلال جلسات الاجتماع إلى مواضيع التعاون والإتصال والإستمرارية . ففي مجال التعاون ، إقترح السيد تايلور من أستراليا بصفته رئيساً للجنة معايير الرقابة أن يتولى تنسيق الدراسات الميدانية والاستبيانات التي تنوی عدد من لجان

المجلس التنفيذي يعقد اجتماعه الـ38 بفيينا

اجتمع المجلس التنفيذي للإنترناسي يومي 10 و 11 ماي 1993 بفيينا لمناقشة جملة من الأعمال والبرامج الفنية ، ومتابعة القرارات الصادرة عن أعضاء الإنترناسي خلال المؤتمر الرابع عشر للمنظمة المنعقد خلال السنة المنقضية . وشارك المؤتمرون الذين يمثلون البلدان الأعضاء السبعة عشر - و هي النمسا وأستراليا والبرتغال والبرازيل والكاميرا وكندا ومصر وفنلندا وألمانيا وأندونيسيا وكينيا والمكسيك والفلبين ورومانيا والعربية السعودية والتونس والولايات المتحدة الأمريكية - في مناقشات بناءة تناولت العديد من المسائل ذات الأهمية بالنسبة إلى المنظمة .

وقد شارك في هذه المناقشات أيضاً رؤساء لجان الإنترناسي التي لم يتم بعد انتخاب أعضاء لتمثيلها داخل المجلس - وتضم اللجان فرنسا والجر والهند وهولاندا والمملكة المتحدة - وتولوا رفع تقارير حول تقدم عمل لجانهم إلى المجلس . وحضر اجتماع المجلس أيضاً ممثلون عن



أعضاء المجلس التنفيذي السبعة عشر والملاحظون في صورة رسمية خلال الاجتماع لـ38 للجنس بالمركز الدولي بفيينا يومي 10 و 11 ماي.

1995 ، كما سيتم تنظيم ندوة من 4 إلى 6 أكتوبر في اعقاب المؤتمر . وكان عرض السيد عباس مرفقا بشريط مصور يصف المركز الدولي للمؤتمرات بالقاهرة مكان انعقاد المؤتمر ، فضلا عن بعض المشاهد التي تصور مدينة القاهرة .

وتتضمن القواعد الإجرائية التي صادق عليها المجلس خطة العمل التي أعدتها مصر . وسيتناول المؤتمر موضوعين اثنين ، فضلا عن جلسات العمل والجلسات العامة الفنية ، وسيكون محور الموضوع الأول " الرقابة البيئية " وستتولى هولندا رئاسة جلسات النقاش الخاصة بالموضوع الأول بصفتها رئيسا لجنة الرقابة البيئية التابعة للإنتوساي التي تم إنشاؤها حديثا .

ويرسم الموضوع الثاني الممارسة التي أرساها مؤتمر الإنتوساي لسنة 1992 ، والمتمثلة في إدماج عمل اللجان الدائمة للإنتوساي ضمن أعمال المؤتمرات . وستركز المواضيع الفرعية للموضوع الثاني خلال المؤتمر الخامس عشر للإنتوساي على عمل ست لجان وهي لجنة الرقابة

الإنتوساي تنظيمها . وتجسد خطة العمل التي اقترحها السيد فخرى عباس من مصر وخاصة بالإعداد لمؤتمر الإنتوساي لسنة 1995 (أنظر الإفتتاحية على الصفحة 1) وكذلك تقرير السيد زافلاريغ من ألمانيا الذي اقترح فيه منهاجا قياسيا لتعيين أعضاء المجلس وانتخابهم وفقا لأحكام النظام الأساسي الجديد ، مفهوم الإستمرارية . كما يجسد طوع العديد من الأجهزة الأعضاء للعمل ضمن لجان الإنتوساي الثمانية استجابة لدعوة الأمانة العامة ، مفهومي المشاركة والشمولية .

عرض خطة العمل الخاتمة بمؤتمر الإنتوساي لسنة 1995 والصادقة عليها .

إنكسي التقرير الذي قدمه السيد فخرى عباس رئيس الجهاز المركزي للحاسبات بمصر حول خطة عمل المؤتمر الدولي للأجهزة العليا للرقابة الذي سينعقد سنة 1995 أهمية خاصة بالنسبة لأعضاء المجلس . وستختتم مدينة القاهرة هذا المؤتمر من 25 سبتمبر إلى 2 أكتوبر

استبيانا للمؤتمر الذي تحيط به لجان الإنتوساي داخل المنظمة بصفتها أداة هامة للتعمير منهم . تواصل الستة بين المؤتمرات تشير المذكرة المعلوماتية التالية حول وضع كل من اللجان التالية

لجنة معايير الرقابة تجرى اللجنة ارشاد تعديلات طفيفة على المعايير بالاعتماد على التعاليم الواردة خلال المؤتمر XIV للإنتوساي ويُنتظر أن تجري اللجنة بالتنسيق مع اللجان الأخرى مسحها مصدراً لعدة قائمة المراجع ... وتمت المصادقة على استئناف برونو كوكول اللجنة من قبل بقية اللجان ... الاتصال بالكتب الوطنية للرقابة باستثناء

لجنة معايير الممارسة غير من الجنة الثالث من المعايير على أعضاء اللجنة قصد مراجعته . وإيداع الرأي فيها ويُنتظر أن يتم الانتهاء من إعداد التشريع التفصي هذه الصادقة انتخاب رئيس اللجنة انتشار شبكه مشتركة تكون من إجهزة مهنية وتعمل بالتعاون مع اللجنة ... الاتصال بمكتب السفارة العام بالكتاب

لجنة معايير الممارسة الدائمة أعدت اللجنة استبياناً تم إرساله إلى كافة الأجهزة الأعضاء في الإنتوساي تطلب فيه توفير المعلومات الخاصة بالبرامج . وسيتم وضع المشروع النهائي لهذا الاستبيان بالتنسيق مع لجنة معايير الرقابة وبقية اللجان الأخرى ... الاتصال بمكتب الرقابة بالإنجليز

لجنة الرئيس السادس تم الرئيس تقريرا حول الاجتماع الرابع للجنة بشسبونة خلال شهر ماي ... تم تحليل تناول المجتمع واعداد مشروع التقرير و من المتظر انشاء ثلاث لجان فرعية لمواصلة العمل ... الاتصال بالمرأقب العام المكسيكي

لجنة رقابة البيانات الالكترونية تكونت ثلاث لجان فرعية لدراسة نظم الرقابة عن طريق المعالجة الآلية للبيانات (الكتاب) واستخدام المعالجة الآلية للبيانات في رقابة الأداء (السرير) واستخدام البيانات المعاقة اليدا داخل الإدارة (المملكة المتحدة) ... أعدت اللجان الفرعية خطط عملها وشرعت بعد في الانجاز ... الاتصال بمكتب السفارة والمتحاسب العام بالبيشة

لجنة الرقابة البيئية تم اختيار أعضاء اللجنة ... ووضع برنامج عملها من قبل المجلس ... ثم وضع برنامج العمل بالنسبة إلى المستويين المقتلين ، وسيبدأ تنفيذ مسح للأجهزة العليا للرقابة ... تقرر أن يكون أول اجتماع اللجنة في شهر ابريل 1994 ... ستترأس اللجنة جلسات الموضوع الأول حول الرقابة البيئية خلال مؤتمر الإنتوساي XV ... الاتصال بمحكمة الرقابة بهولندا .

لجنة رقابة الخصوصية اكتملت عضوية اللجنة ... وصادق المجلس على الخطوط العريضة غير برنامج عملها ... من المتظر ان تنسق اللجنة عملها مع لجنة الخصوصية التابعة للأنتوساي ... وستتولى رئاسة إشغال الشدة التي ستهدى على هامش المؤتمر XV حول رقابة الخصوصية ... الاتصال بالكتاب الوطني للرقابة بالمملكة المتحدة

لجنة تقويم البرامج تم اختيار أعضاء اللجنة وصادق المجلس على مشروع برنامج عملها ... ستتولى اللجنة إجراء مسح يتعلق ببعمار سانت تقويم البرامج ... من أهداف اللجنة وضع جملة من القراءات والموجهات إن المعايير لتقويم البرامج ... الاتصال بمحكمة الحسابات الفرنسية .

وقد كان المجلس التنفيذي صادق على مشروع القواعد المالية خلال إجتماعه المنعقد سنة 1992 .

3 - عملت الأمانة العامة بالتعاون مع جهاز المكسيك بصفته رئيسا لمنظمة الأولياسف ، على اختيار جهاز من المنطقة يمكنه استضافة المؤتمر XVI للإنتوسي ، وقد عبر الأوروغواي عن رغبته في استضافة المؤتمر XVI للإنتوسي و حضر السيد سماريلدي رئيس محكمة الحسابات الاجتماع للتعبير رسميا باسم حكومة بلاده ومكتبه عن رغبة الأوروغواي في إستضافة المؤتمر . وقد قبل المجلس هذا العرض الذي

ستتم المصادقة عليه رسميا خلال المؤتمر XV بالقاهرة.

4 - عملت الأمانة العامة بالتعاون مع رؤساء لجان الإنتوسي الثلاث التي تم إنشاؤها حديثا إستجابة للتوصيات الصادرة عن المؤتمر XIV للإنتوسي كما تم عرض مشاريع مواضيع عمل اللجان على المجلس الذي صادق عليها .

5 - طلبت خمسة بلدان جديدة الإنضمام إلى عضوية الإنتوسي وقد أوصت الأمانة العامة بعد مراجعة مطالب هذه البلدان ومؤهلاتها ، بقبول عضويتها في المنظمة ، و صادق المجلس على إنضمام الولايات المتحدة لميكرونيسيا والجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية و كرواتيا وسلوفانيا إلى الإنتوسي . وأشار السيد فيدلار في تقريره إلى إنتهاء عضوية يوغسلافيا السابقة وتشيكوسلوفاكيا .



السيد زافيلارغ من المانيا (يجلس في الوسط بالصف الامامي) يلقي على اعضاء المجلس تقريره الذي استعرض فيه اجراءات التعيين والانتداب وفقا لاحكام النظام الاساسي الجديد . ويظهر في الصورة ايضا ممثلوا جهازي المانيا والعربية السعودية (الصف الثاني) وفرنسا والمملكة المتحدة (الصف الثالث) .

وقد أشار السيد فيدلار فضلا عن ذلك إلى مختلف المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالموازنة ، وإلى لقاء الإنتوسي والأمم المتحدة المزمع تنظيمه خلال سنة 1994 كما قدم تقريرا أوليا حول دراسة مقارنة تتولى الأمانة العامة إعدادها . وتم في هذا الإطار دعوة الأجهزة العليا للرقابة التي لم تجب على الإستبيان حتى ذلك التاريخ بارسال الإستثمارات عن طريق البريد إلى الأمانة العامة للإنتوسي :

1033 Vienna Austria Dampfschiffstrasse 2 , A -

المحاسبة ولجنة المراقبة الداخلية ، وللجنة رقابة البيانات آليا ولجنة تقويم البرامج ولجنة الدين العام وسيتولى رؤساء اللجان المعنية بالأمر رئاسة جلسات نقاش المواضيع الفرعية التي ستتيح الفرصة للمؤتمرين للمساهمة في عمل اللجان ورسم توجهاتها المستقبلية . وسعيا إلى إدماج عمل اللجان أكثر فأكثر في عمل المؤتمرات ، ستركيز الثروة التي تستغرق ثلاثة أيام على عمل اللجنة الثامنة الدائمة للإنتوسي وهي لجنة رقابة الخوصصة .

وقد عبر أعضاء المجلس بالإجماع عن مساندتهم للاقتراح الذي تقدمت به مصر كما عبروا عن رضاهم لتقديم الإعداد لمؤتمر الانتساوي الذي سينعقد سنة 1995 ، وستختتم مدينة القاهرة أيضا الاجتماع المسبق للمجلس التنفيذي بداية من 17 اكتوبر 1994 كي يتمكن أعضاء المجلس من التعرف مسبقا على مكان انعقاد المؤتمر ووضع الخطط النهائية للبرامج .



اعضاء المجلس ينصلون باهتمام الى المناقشات الخاصة ببنود جدول الاعمال التي تتناولها اجتماع شهري . ويظهر على الصورة من الشمال الى اليمين: السيد فييار من النمسا ، والامين العام السيد فيدلار من النمسا والسيد اليغري من الولايات المتحدة الأمريكية ، والرئيس السيد بوشر من الولايات المتحدة الأمريكية ، النائب الاول للرئيس السيد نخري عباس من مصر والسيد الاذهي من مصر ويجلس من الخلف السيد دراخ والسيدة ديكس من الولايات المتحدة الأمريكية .

التقرير العام حول انشطة المنظمة منذ إنعقاد المؤتمر XIV

تولى الأمين العام السيد فيدلار تقديم التقرير السنوي للإنتوسي الذي تضمن الحسابات المالية المراقبة لسنة 1992 إلى جانب الأعمال التي أجزتها الأمانة العامة . ونستعرض أعلاها من الإنجازات التي حققتها الأمانة العامة خلال الأشهر الثمانية التي تلت إنعقاد المؤتمر XIV للإنتوسي والقرار الذي اتخذه المجلس بشأنها .

1 - أعدت الأمانة العامة استبيانا موجها إلى جميع الأجهزة الأعضاء يتعلق بعضووية اللجان الدائمة للإنتوسي الشهاني . وأشار الأمين العام في التقرير إلى استجابة أغلبية الأجهزة الأعضاء للاستبيان الذي أحيل نتائجه إلى رؤساء اللجان لاتخاذ الإجراءات الضرورية .

2 - شرعت الأمانة العامة في تطبيق القواعد المالية الجديدة للإنتوسي على أساس تجربة على أن يتم تطبيقها بأكملها بداية من سنة 1994

مناقشة مستقبل البرنامج الإنمائي للإنتوساي

تم رفع التقرير السنوي للبرنامج الإنمائي للإنتوساي بالنسبة لسنة 1992 إلى المجلس التنفيذي . ويحتوي التقرير على معلومات حول الحالات الدراسية التينظمها البرنامج خلال السنة الحالية والمسائل المالية المتصلة بها . ويظهر على الصور الموجودة على هذه الصفحة المشاركون في الحالات الدراسية الثلاث التينظمها البرنامج الإنمائي للإنتوساي سنة 1993 بكل من الشيلي وكينيا وتايلاندا .

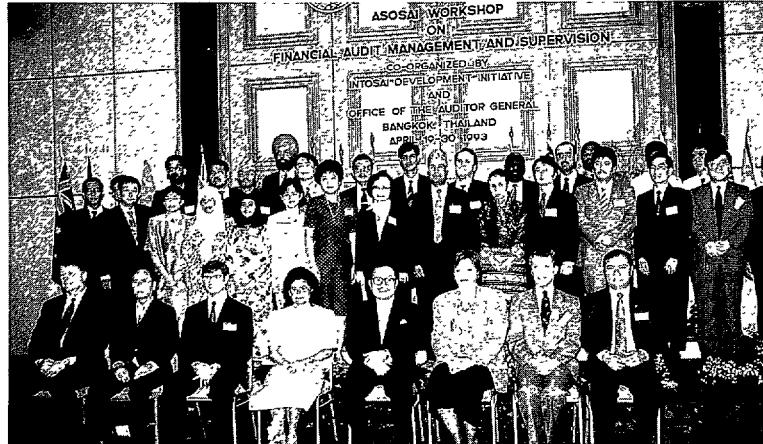
ونظم البرنامج خلال سنة 1992 شابة لقاءات تدريبية بالتعاون مع مجموعات العمل الإقليمية في 95 بلدا عضوا وتناولت مواضيع تحصل بادارة الرقابة المالية والاشراف عليها والرقابة باستخدام الحاسوب . وفضلا عن ذلك أجرت أمانة البرنامج الإنمائي للإنتوساي في مناسبتين مسحا موسعا للآراء حول منهجية الرقابة واستخدام الحاسوب ، سيتم نشر نتائجه في الدليل الدولي للتدريب في مجال الرقابة ، سنة 1993 . وقد تم من ناحية أخرى توزيع تقرير خطة برامج الإي - دي - أي الذي تم إصداره سنة 1992 ، وتقريرا خاصا حول نتائج لقاء مانيلا حول الدين العام خلال اجتماع المجلس وإلى جانب التقرير السنوي ، يقدم رئيس البرنامج الإنمائي للإنتوساي باقتراح يتعلقب مستقبل البرنامج صارى عليه المجلس . وستعمل « الإي - دي - أي » بموجب هذا الإقتراح بالتعاون الوثيق مع أمانات مجموعات العمل الإقليمية لدعم برامج التدريب التي تنفذ في مناطق تلك المجموعات ، وسيعمل البرنامج في الأذن نفسه على توسيع دوره بصفته مينا لتبادل المعلومات حول مناهج التدريب وتقديراته .

ويأتي هذا الإقتراح في سياق التطور الطبيعي لأهداف « الإي - دي - أي » الإستراتيجية الرامية إلى دعم مجموعات العمل الإقليمية والأجهزة العليا للرقابة من خلال تبادل المعلومات وبرامج التدريب ، وإلى مزيد النهوض بعملية التدريب من خلال برامج تكوين المشرفين على هذا المجال العلمي .

للحصول على معلومات إضافية يمكنكم الإتصال بالبرنامج الإنمائي للإنتوساي ، مكتب المراقب العام بالكتدا .

240 Sparks Street , Ottawa , Ontario k1A 0 66 ,

■Canada



المشاركون والمدربون والضيوف في لقاء الاسوساي والاي - دي - اي حول الادارة والاشراف في الرقابة المالية الذي استضافه الجهاز الاعلى للرقابة التايلاند ببانكوك من 13 الى 30 اغسطس 1993 .



المشاركون والمدربون والضيوف في لقاء الاسوساي والاي - دي - اي حول استخدام الحاسوب في عملية الرقابة الذي استضاف الجهاز الاعلى للرقابة في كينيا بمدينة نيروبي من 10 الى 15 ماي 1993 .

